طائفة الغفر في مصر ١٨٦٣ – ١٨٧٩م
(دراسة وثائقية)

أ.د. جمال عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم (*)

الملخص:

تعد طائفة الغفر من الطوائف المُهمة لتي قامت بجهود كبيرة ، في أعمال الحراسة والحفظ والتأمين الليلى للممتلكات والأرواح. وقامت الحكومة بتنظيم تلك الطائفة، فوضعت الشروط والمواصفات الواجب توافرها عند تولى وظائف الغفر، كما حددت الواجبات والاختصاصات لهم.

وقد قامت طائفة الغفر بدو هام في تأمين الدركات الموكلين بغفارتها وحراستها، كما قامت بتأمين وحراسة الكثير من المنشآت العامة، وتأمين النشاط الاقتصادي في البلاد. وحافظت علي النشاط والانتاج الزراعي، والحيواني للفلاحين. كما قام الغفر بتأمين المنشآت الصناعية للحكومة والأهالي، وكذلك تأمين أرزاق طوائف الحرف. كما قاموا بتأمين الملاحة النهرية من أعمال السلب والنهب والقتل للركاب، وكذلك تأمين قوافل الحجاج و مراكز الحجر الصحي.

وقد تعرض الغفر إلي الكثير من الصعوبات أثناء تأدية عملهم. فشجعت الحكومة المجتهدين منهم بالمكافئات و الامتيازات الحكومية ومن ناحية أخري، عملت علي إحكام رقابتها عليهم، فنظرت في الشكاوي المقدمة ضدهم، فعاقبت المخالفين منهم بعقوبات متعددة. كما اهتمت بشؤن طائفة الغفر. فوفرت لهم السلاح والذخيرة والتدريب و الملابس والعلامات والوثائق اللازمة لهم. وأيضاً الرعاية الصحية وسائل الانتقال عبر دركاتهم، وغير ذلك.

(*) استاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب –جامعة سوهاج.

Summary

The Ghafar sect in Egypt 1863 – 1879

The Al-Ghafar sect is one of the important sects that has made great efforts in guarding, preserving, and nightly securing property and lives. The government organized this sect, setting the conditions and specifications that must be met when assuming the functions of forgiveness, and also specified the duties and competencies for them.

The Ghafar sect played an important role in securing the police stations entrusted with its protection and guarding. It also secured and guarded many public facilities and secured economic activity in the country. It maintained the agricultural and livestock activity and production of farmers Al-Ghafar also secured the industrial facilities of the government and the people, as well as securing the livelihoods of the craft communities. They also secured river navigation from robbery, looting, and killing of passengers, as well as securing pilgrim convoys and quarantine centers.

Al- Ghafar were exposed to many difficulties while performing their work. The government encouraged the diligent ones among them with rewards and government privileges, and on the other hand, it worked to tighten its control over them, so it looked into the complaints submitted against them, and punished the violators among them with multiple penalties. She also took an interest in the affairs of the Ghafar sect. It provided them with weapons, ammunition, training, clothing, signs, and the necessary documents. Also, health care, means of transportation through their facilities, and so on

مقدمة:

تعد طائفة الغفر من الطوائف المُهمة التي قامت بجهود كبيرة ، في أعمال الحراسة والحفظ والتأمين الليلى للممتلكات والأرواح. وقد توسعت الحكومة في استخدام الغفر، لظروف فرضها واقع المجتمع المصري في تلك الفترة. فكثُر عدد المشتغلين بوظائفها ومهامها. وعملت الحكومة على تنظيم تلك الطائفة، فوضعت الشروط والمواصفات الواجب توافرها عند تولى وظائف الغفر، وحددت الواجبات لمشايخ الغفر وأبناء الطائفة.

وقد قامت طائفة الغفر بدور هام في تأمين الدركات الموكلين بغفارتها وحراستها، فقامت بتأمين وحراسة الكثير من المنشآت العامة للحكومة. كما قامت بجهود ضخمة في تأمين النشاط الاقتصادي في البلاد. فحافظت علي النشاط والانتاج الزراعي والحيواني للفلاحين. كما قام الغفر بتأمين المنشآت الصناعية للحكومة والأهالي معاً، وكذلك تأمين أرزاق طوائف الحرف بمنع التعدي عليها. كما عمل الغفر على تأمين النشاط التجاري للتجار. وتأمين الملاحة النهرية من أعمال السلب والنهب والقتل للركاب، وكذلك تأمين قوافل الحجاج ومراكز الحجر الصحي لهم.

وقد تعرض الغفر إلي كثير من الصعوبات أثناء تأدية عملهم، فشجعت الحكومة المجتهدين منهم بالمكافئات المالية، والامتيازات الحكومية. وفي الوقت نفسه، نظرت في الشكاوي المقدمة ضدهم، فعاقبت المخالفين بعقوبات متعددة، وذلك لأهمية وظائفهم التي تهدف في المقام الأول إلي: " بث وتوفير الأمان والراحة في نفوس الأهالي".

واهتمت الحكومة بشئون طائفة الغفر. فعملت علي صرف الرواتب المناسبة بأوقاتها، وتوفير ما يلزم لهم من سلاح وذخيرة وتدريب وملابس، وأيضاً العلامات والوثائق التي تثبت هويتهم. كما عملت الحكومة علي توفير وسائل الانتقال عبر دركاتهم، وأيضاً الرعاية الصحية اللازمة لهم.

أما عن الفترة الزمنية للبحث فتبدأ من عام ١٨٦٣م، وهو العام الذى بدأ فيه حكم الخديو إسماعيل وبدء معه الاهتمام بالتوسع في استخدام الغفر. وانتهى البحث بعام ١٨٧٩م وهو نهاية حكم اسماعيل باشا، والذى نجح خلال مدة حكمه من إعادة وتنظيم طائفة الغفر.

ويتناول البحث موضوع طائفة الغفر في مصر ١٨٦٣ – ١٨٧٩م، من خلال عدة محاور على النحو التالي: أولاً: الهيكل التنظيمي لطائفة الغفر ، ثانياً: الغفر وتأمين المنشئات العامة، ثالثاً: الغفر وتأمين النشاط الاقتصادي في البلاد ، رابعاً: الحكومة والاهتمام بشئون الغفر.

ويهدف البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات من أهمها: ما أهمية وظائف الغفر؟ وممن تتكون طائفة الغفر؟ وما أهم الشروط الواجب توافرها عند تعيين الغفر؟. وهل كانت رواتب الغفر متساوية، وما المقصود بعوائد الغفر؟ ومن هم أهم المشتغلين بوظائفها. وما أهم المنشئات العامة التي قام الغفر بتأمينها، وكيف أثر الغفر في النشاط الزراعي للبلاد. وهل كان للغفر دور في تأمين النشاط الصناعي للحكومة والحرفي لأصحاب الحرف وكيف؟. وهل كان للغفر دور واضح في تأمين النشاط التجاري

للتجار وكيف؟. وهل أهتمت الحكومة بشئون الغفر؟ وما أهم الامتيازات الحكومية التي تمتع بها الغفر؟، وما أهم الصعوبات التي واجهت الغفر أثناء تأدية عملهم؟، وما موقف الحكومة من الشكاوي المقدمة ضدهم، وما أهم الاحكام الصادرة ضد المخالفين لواجباتهم الوظيفية؟. وما أهم الأدوار الأمنية التي قام بها الغفر؟. وهل كانت مرافق الدولة العامة والنشاط الاقتصادي للبلاد هدفا للمخربين واللصوص، وكيف شكل هؤلاء خطراً علي أمن وسلامة المجتمع؟. وهل كان واقع المجتمع سبباً في التوسع في استخدام الغفر؟، وهل نجح الغفر في تأدية واجبهم الوظيفي أم كانوا عبئاً علي الحكومة والمجتمع.

واعتمد البحث بدرجة رئيسية على الوثائق المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، والمتمثلة في: وثائق ديوان الداخلية، وديوان المعية السنية، ووثائق المجلس الخصوصي، وديوان الاحكام وكذلك وثائق وسجلات ضبطية مصر، وكذلك محافظ مجلس الوزراء، ومحافظ أبحاث، ومحافظ وقائع مصرية، كما استفاد الباحث من بعض الدوريات وخاصة جريدة التجارة، والجوائب.

والله ولي التوفيق

أولاً: الهيكل التنظيمي لطائفة الغفر:

أ- أهمية وشروط تعيين الغفر:

كانت أعمال الدوريات والحراسة في الشوارع والحارات وغيرها، في المدن والأقاليم المصرية قاصرة علي القواصة –الحراس- الترك، وكان يساعدهم في ذلك عساكر الطلمبات – المطافئ-. فقامت حكومة الخديو إسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩م)، بقصر عمل الدوريات علي القواصة الترك فقط، ومنع عساكر الإطفاء من الخروج لدوريات الحراسة(١). ورغم الجهود والاجراءات التي قامت بها الحكومة لتنظيم عمل القواصة الترك، إلا أن القواصة أرهقوا الحكومة والأهالي معاً، لكثرة ما وقع منهم من مخالفات، حيث تعددت حالات هروبهم من الخدمة بما معهم من سلاح وملابس(٢). كما كثرت حالات اعتدائهم علي الأهالي المنوط بهم حراستهم وتأمينهم، وذلك بسلب أموالهم وأغراضهم الشخصية، وذلك بسبب تعاطيهم وإقبالهم علي شرب المسكرات(٣).

ولم تنجح المجالس المحلية في محاكمة هؤلاء القواصة وردعهم(٤)، كما فشلت

(١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة , سجل مسلسل رقم س/١/١٠/٤, إفادة صادرة من المعية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ١٤ محرم ١٢٨٠ه- ١ يوليو ١٨٦٣م, ص٢٣.

(٢) نفسه, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣ /١٦، جواب بختم مهردار خديو إلي نظارة المالية، بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٨٢ه- ٢ مايو١٨٦٦م, ص١٤٦.

(٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢ , خطاب وارد من الداخلية إلي ديوان مجلس الأحكام, بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٢ه - ١٥ ديسمبر ١٨٦٥م, ص ١٢٦.

(٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية, سجل مسلسل

المجالس العسكرية في تأديبهم، ومنعهم من التعدي علي الأهالي بالسلب والنهب والضرب(٥). ولذلك قررت حكومة الخديو إسماعيل فرز هؤلاء، وفصل وعزل من لا فائدة له، ونفيهم خارج البلاد للتخلص من شرورهم ومفاسدهم(٦). ومن هناء جاء اهتمام الحكومة بزيادة استخدام الغفر في أعمال الحراسة في الدوريات الليلية، فزادت أعدادهم. مما أدي بالضرورة إلي قيام الحكومة بإصدار لائحة تنظم عملهم(٧).

وتعد وظيفة الغفر من الوظائف المُهمة التي لعبت دوراً هاماً في تلك الفترة. حيث يبدأ الغفر عملهم من وقت غروب الشمس إلى شروقها من اليوم التالي، وهو وقت يخلد فيه الأهالي أو السكان إلي الراحة والنوم (٨). وهو الوقت الذى يكثر فيه اعتداء اللصوص علي ممتلكات الغير أو النائمين(٩)، وذلك بسرقة المواشي والمحاصيل الزراعية(١٠)، والدكاكين والمحلات التجارية وغيرها(١١). مما أخل بالأمن وسلب الأهالي الراحة والاطمئنان. فكان لابد للحكومة من تعيين الغفر لهدف عام وهو: "الحفظ وصيانة الدركات" (١٢). وذلك للمساعدة علي استتباب الأمن في البلاد وخاصة في

رقم ل/٢٤/٣١/ ٥ ، أمر كريم إلي الداخلية, بتاريخ ٢١رجب ١٢٨٢ه- ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م,ص٢٣.

(٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٣٨, أمر كريم إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٥ه- ٧ نوفمبر ١٨٦٨م, ص ١١٧.

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢ , خطاب وارد من الداخلية إلي ديوان الأحكام, بتاريخ٢٩ جماد أول ١٢٨٢ه - ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥م, ص ٤٦.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ١٥ ، صورة قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م، ص٥٠.

(٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨ /١, خطاب صادر الداخلية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٥ه- ٢ مارس ١٨٦٩م, ص٥٥.

(٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٥٣, أمر كريم إلى مديرية الشرقية، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٩١هـ- ١٤ يوليو ١٨٧٤م، ص٤٨.

(١٠) الوقائع المصرية, العدد رقم ٨٦٣ , بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٩٧ه- ١٥ مارس ١٨٨٠م.

(١١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨ / ٢, جواب بختم الناظر إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٦هـ- ٢ أغسطس ١٨٦٩م، ص٣١.

(١٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١ / ١١, جواب بختم المستشار إلي ضبطية مصر، بتاريخ ٢١ شوال ١٢٨٧هـ- ١٤ يناير ١٨٧١م، ص٨٦.

جوف الليل[١٣].

فكان من واجبات وظيفة الغفر: حفظ الدركات والمناطق المكلفين بحراستها وتأمينها، وحفظ الأمن بها، وتوفير الطمأنينة للسكان أو الأهالي علي ممتلكاتهم، والتصدي المبكر لمحاولات اللصوص أو الأشقياء من ارتكاب الجرائم المخلة بالأمن والسلامة، وردع هؤلاء من ارتكاب الجرائم في دركات غفرهم أو حراستهم[١٤]. وضبط كل من يقع منه شيء مخالف للعرف والقانون[١٥]. وكذلك قيامهم بمنع المشاجرات والمصادمات- المعارك- التي يمكن أن تقع بين الأهالي وبعضهم، وينتج عنها جروح وإصابات[١٦].

ولم تقتصر أهمية الوظيفة علي حفظ الدركات والممتلكات الخاصة والعامة فقط. بل تعدتها إلي حفظ الأرواح من الموت أو الهلاك، وذلك بنص قرار المجلس الخصوصي أو الحكومة الصادر بقوله: "إن وظيفة الغفر في الوقت نفسه إجراءات تحفظية علي الأرواح"[١٧]. وذلك بتأمين الأفراد من حوادث القتل المقصودة والغير مقصودة علي حد سواء. كما كان أيضاً من واجباتهم الوظيفية جمع الأنفار المطلوبين للجهادية أو التجنيد، وكذلك الأفراد المطلوبين للخروج إلي العمليات والأشغال العامة، الخاصة بالحكومة والبلاد[١٨]. وكذلك التصدي لعمليات تهريب الحشيش والأسلحة وغيرها من المواد الممنوع دخولها إلى داخل الحدود المصرية[١٩]. وهكذا ترجع أهمية هذه الوظيفة الليلية إلى حفظ الممتلكات والأرواح، من التعدي عليها بأي شكل يخالف العرف والعادات والقانون ، مما يؤدى إلى إتلافها.

-شروط تعيين الغفر:

---

(١٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة , سجل مسلسل رقم س/١/١٠/٧ , إفادة صادرة إلي عبد الله باشا مفتش قبلي، بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٠هـ- ٢٥ يونيو١٨٦٣م، ص١٥٣.

(١٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٥, جواب بختم الناظر إلي إدارة القليوبية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٥هـ- ٢٥ فبراير ١٨٧٨م، ص٤٣.

(١٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل رقم س/١/ ٣ / ٢٤, خطاب من المعية إلي مديرية اسنا، بتاريخ ١٣ ربيع ثان ١٢٩٠ه- ١١ مايو ١٨٧٣م، ص٤١.

(١٦) الوقائع المصرية, العدد رقم ٦٨٦, بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٢٩٣ه- ٢١ نوفمبر ١٨٧٦م.

(١٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/ ١٥/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م، ص٥٠.

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره , سجل مسلسل رقم س/١ /٧ /١٠، خطاب صادر من المعية إلي تفتيش أقاليم قبلي, بتاريخ ٥ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ١١ مايو ١٨٧٥م، ص ١٦٩.

(١٩) نفسه, سجلات قيد صادر الغير رسمي إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/٣٩ / ١١, خطاب صادر من المعية إلي الداخلية، بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٩٥هـ-١٤ مارس ١٨٧٨م، ص٢٥.

اشترطت الحكومة عدة شروط ومواصفات عامة عند تعيين الغفراء في وظائفهم منها: ألا يكونوا مسنين أو طاعنين في السن أو العمر، مما يجعلهم غير قادرين علي السهر ليلاً، وتحمل مشاق ومعاناة الوظيفة. كما اشترطت أيضاً: أن يكونوا أصحاء خالين من الأمراض التي تمنعهم من القيام بواجبات وظائفهم، كما اشترطت كذلك أن يكونوا أقوياء أشداء(٢٠). ليبعثوا في نفوس الأهالي الطمأنينة والأمان عند رؤيتهم في الدركات التي يحرسونها(٢١).

ولم تقتصر الشروط الواجب توافرها في الغفر عند هذا الحد ، بل أتسعت. فطالبت الحكومة أن يكون تعيين هؤلاء من الأفراد المتصفين بالاستقامة. وذلك بسبب تواطئ بعض الغفر مع الأهالي علي نهب بعض الممتلكات العامة، ولذا كانت الاستقامة شرطاً من شروط تعينهم لتلك الوظيفة(٢٢).ولتعدد بعض الحوادث في بعض دركات حراسة الغفر، وإتهام بعضهم بأن لهم يد في تلك الحوادث، زادت الحكومة شرطاً عند تعينهم، ألا وهو" اتصافهم بالأمانة"(٢٣). ولذلك اشترطت الحكومة أن يقدم الغفير أو مشايخ الغفر شخص " ضامن" له عند التعيين. وللتحقق من تلك الشروط الواجب توافرها في الغفر والضامنين، كلفت الحكومة الضبطية – مركز الشرطة- بالتحري عن هؤلاء جميعاً قبل صدور قرارات تعينهم (٢٤).

وكما وضعت الحكومة شروطاً عند تعيين الغفر، ضعت كذلك شروط وضوابط عند رفتهم أو عزلهم من وظائفهم منها: الإصابة بالمرض أو تعرضهم لإصابات جسيمة، أو بلوغهم السن أو تقدمهم في العمر، الأمر الذى يحول بينهم وبين تأدية وظائفهم على أحسن وجه. وكذلك مخالفتهم لشروط تعينهم ووقوع حوادث منهم تَخل بالأمانة والاستقامة. وكذلك تعدد حوادث السرقات في دركاتهم الشخصية. ففي هذه الحالات يجوز رفت الغفراء أو قبول استقالتهم.

ومن ناحية أخري، كان يجوز قبول استقالة الغفر من وظائفهم، في حال إذا رغب أحدهم في ترك بلدته والانتقال للعيش في بلدة أخري. ففي هذه الحالة يتم الموافقة علي

---

(٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م، ص٥١.

(٢١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٤, جواب بختم الوكيل إلي مديرية الدقهلية، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٩٤هـ- ٥ يوليو ١٨٧٧م، ص٩٧.

(٢٢)نفسه, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ١١, جواب بختم الوكيل إلي مديرية الجيزة ، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ٣ إبريل ١٨٧٩م، ص ٧٩.

(٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١ /١٤, جواب بختم سعادة المستشار إلي الداخلية, بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ه- ١ إبريل ١٨٧٥م, ص ١٢٥.

(٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ١١, جواب بختم الوكيل إلى مديرية الجيزة ، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦هـ- ٣ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٧٩.

استعفائه من وظيفته، بشرط ألا تكون علية مسؤولية سابقة في وظيفته، أو حدثت منه أمور مخلة أو غير لائقة بشرف الوظيفة. فإذا تحقق أحد هذه الشروط السابقة، وافقت الحكومة علي طلب استقالته(٢٥).

وهكذا تعددت الشروط الواجب توافرها في أصحاب تلك الوظيفة الليلية، فكان من أهمها الاستقامة والأمانة والصحة والقوة والسن المناسب، وكان غياب أحد هذه الشروط سبباً من أسباب العزل والفصل والاستقالة.

ب- تشكيل طائفة الغفر:

يتكون الهيكل التنظيمي لطائفة الغفر من شيخ الغفر ووكلائه وأبناء الطائفة وغيرهم، وهم علي النحو التالي:

-شيخ طائفة الغفر:

ترأس طائفة الغفر موظف يعرف باسم **"شيخ الغفر"**. وكان للطائفة مشايخ عدة، وذلك لتنوع وكثرة المشتغلين في وظائفها. فكان هناك على سبيل المثال: شيخ للبدو أو العربان المشتغلين بغفارة فنار العمايدة(٢٦). أو لحراسة طرق واحة سيوة (٢٧). وغير ذلك من وظائف الغفر المكلف بها العربان. كما كان هناك شيخاً أخر للغفر البرابرة، والذين يعملون علي سبيل المثال : كغفر بجمرك الإسكندرية وغيره(٢٨). كما كان هناك شيخاً للغفر المعينين من أبناء البلاد أو الأهالي، لحراسة الدركات أو البلاد الزراعية وغير ذلك(٢٩).

واشترطت الحكومة عند تعيين مشايخ الغفر، أن تتوفر فيهم صفات القوة والأمانة والاستعداد الدائم لشغل تلك الوظيفة، مع ضرورة تقديم ضامن له(٣٠). واختص شيخ الغفر بمهمة: مراقبة وملاحظة أعمال الغفر، والتأكد من التزامهم في دركاتهم

---

(٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م، ص٥٢.

(٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١ , جواب بختم سعادة الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٩٠هـ- ١٨ يوليو ١٨٧٣م، ص١٢١.

(٢٧)نفسه, سجلات صادر الأقاليم البحرية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٧ /٩, جواب بختم الناظر إلي مديرية الجيزة, بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٤ه- ٢٩ يناير ١٨٦٨م, ص ٩١.

(٢٨)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ٨, قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الجمارك(جمرك الإسكندرية), بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م, ص٣٤.

(٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨ /١، جواب صادر من الداخلية إلي تفتيش عموم الأقاليم, بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٨٥هـ- ٧ فبراير ١٨٦٩م، ص١٢٥.

(٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١١/١/ ١٤, جواب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٢٤ صفر١٢٩٢هـ- ١ إبريل ١٨٧٥م، ص٢٦.

المخصصة لهم، سواء في الحارات أو الغيطان – الحقول- والزروع وغيرها[٣١]. كما اختص الشيخ بالإشراف علي مهمة تسليم الغفر السلاح والبارود والرصاص اللازم لهم. وكذلك الشهادات أو التذاكر التي تثبت بياناتهم وهويتهم[٣٢]. كما كان على الشيخ أيضاً تحصيل وجمع أجرة ورواتب الغفر وتسليمها أو صرفها لهم[٣٣].

ومن ناجية أخرى، أخضعت الحكومة شيخ الغفر للمراقبة والمسائلة. فنظرت في كافة الشكاوى المقدمة ضده، سواء من الأهالي أو من أبناء الطائفة. فنظرت على سبيل المثال: في الشكوى المقدمة من غفر الأهرامات ضد شيخهم واتهامه بعدم الاستقامة، فتم عزل الشيخ المذكور من منصبه، بناءً على شكوى أبناء الطائفة[٣٤]. كما كان يتم عزل مشايخ الغفر من وظائفهم في حال تعدد وتكرار الحوادث أو الجرائم في الدركات الخاصة بهم، وذلك بعد محاكماتهم[٣٥].

ومن ناحية أخرى، كان شيخ الغفر يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٣٥٠ قرشاً[٣٦]. وقد اختلف هذا الراتب من مكان إلي أخر، ومن مصلحة إلى أخرى. وهكذا كان هناك مشايخ خاصة بالغفر العربان، ومشايخ للغفر البرابرة، وأخرين للغفر المعينين من الأهالي. ويعد هؤلاء مسئولين عن كل ما يقع ويحدث بدركات الغفراء، ومسئولين مسئولية مباشرة أمام الحكومة.

- وكيل شيخ الغفر:

تعد وظيفة "وكيل شيخ الغفر" من الوظائف التي استحدثتها الحكومة لطائفة الغفر. حيث رأت أن شيخ الغفر لا يستطيع بمفرده، متابعة وملاحظة كافة أعمال الغفر الذين تحت سلطته، خاصة في المدن والمديريات الكبرى، سواء في المساكن او الحقول أو الدركات أو الحدود. فرأت الحكومة ضرورة تعيين وكيلاً لشيخ الغفر ليكون مساعداً له في ملاحظة ومراقبة أعمال الغفر في دركاتهم. واشترطت في الوكلاء أيضاً: أن يكونوا من أصحاب السن المناسب، وذلك بألا يكونوا من المسنين، واشترطت الحكومة أن يتم

(٣١)نفسه, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥١.

(٣٢) نفسه, ص٥٢.

(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم, سجل مسلسل رقم ل/٢٨/١٢/٣١ , جواب بختم الناظر إلي ضبطية مصر، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٩٣ه- ٢٤ ديسمبر١٨٧٦م، ص١٥٤.

(٣٤) نفسه, سجل مسلسل رقم ل/١٣/١٢/٣١, جواب بختم الوكيل إلي مديرية الجيزة، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٨٧ه- ٢٠ مارس ١٨٧١م, ص١٤٣.

(٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين, سجل مسلسل رقم س/١١/٢/ ١٦, جواب بختم المستشار إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٤هـ- ١٠ مارس ١٨٧٧م, ص١٢٢.

(٣٦) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بترتيب ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤.

تعيين هؤلاء الوكلاء عن طريق انتخاب أهالي وكبار كل بلدة من البلدان، ويتم قيد أسماء وكلاء كل بلدة في دفتر خاص. وبعد انتخابهم من الأهالي يتم عمل قرعة فيما بينهم عند تعينهم أو الحاقهم بالوظيفة.

ومن ناحية أخري، أجازت الحكومة لشيخ الغفراء أن يكون له أكثر من وكيل، وذلك حسب حجم ومساحة البلدة التي يتم غفارتها، وكثرة عدد سكانها وحقولها وحدودها. وقد بلغ عدد الوكلاء إلي أكثر من أربعة وكلاء لشيخ الغفر في البلدة الواحدة. وقد حصل الوكيل علي شهادة- تذكرة- من ديوان عموم المديريات، موضح بها وظيفته كوكيل، ومُسجل بها اسمه وشهرته وصفاته، وأنه مصرح له بحمل السلاح [٣٧]. وكان الوكيل يتقاضى راتباً شهرياً يختلف بحسب الجهة المعين بها، وكان عموماً يتقاضى مبلغ ٢٥٠ قرشاً في الشهر [٣٨].

- مفتش الغفراء:

تعد وظيفة مفتش الغفر من الوظائف المستحدثة في تلك الفترة، لتنظيم أحوال الغفر في كافة المديريات. حيث قامت الحكومة بتعيين مفتش للغفر في كل مديرية من مديرياتها. واختص المفتش بالمرور علي البلاد والتفتيش علي أحوال الغفر، وهل الغفر قائمين بالعمل في دركاتهم مؤدين لوظائفهم أم لا، ورفع التقارير الخاصة بشأنهم إلي مدير المديرية للاطلاع علي مدي التزامهم بواجبهم الوظيفي.

ومن ناجية أخري، كان مفتش الغفر يحمل دائماً التعليمات والأوامر والتوجيهات الحكومية إلي رجال الغفر ومشايخهم للعمل بموجبها وتنفيذها. وأختص أيضاً بالتوقيع علي التقارير الخاصة بفصل ورفت الغفر من وظائفهم، لأسباب يري المفتش معها ضرورة فصلهم من العمل مثل: المرض أو بلوغ السن الذي لا يساعدهم علي العمل، أو وقوع حوادث مخلة بالأمن في دركاتهم[٣٩]. أي أنه عند فصل أحد الغفر لابد من تقرير المفتش، وبدون هذا التقرير لا يعتد بمسائل فصل وعزل الغفر.

- الأنفار الغفراء(أبناء الطائفة):

ضمت طائفة الغفر العديد من الأفراد الذين اشتغلوا بتلك الوظيفة، ما بين برابرة وعربان وغفر من الأهالي، وقد تعددت اختصاصاتهم وهم علي النحو التالي:

أ- الغفر البرابرة:

اشتغل بوظيفة الغفر الكثير من البرابرة السودانيين، حيث اعتمدت الحكومة علي الكثير منهم في أعمال الحراسة والتأمين. فاستخدمت البرابرة كغفر لحفظ وصيانة

---

(٣٧) نفسه، سجل رقم س/١٥/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن بترتيب لائحة الغفر، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥١.

(٣٨) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بترتيب ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤.

(٣٩) نفسه, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/١/١١ / ٧, جواب بختم سعادة المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٢٨٧هـ- ٢٦ يناير ١٨٧١م، ص١٧٤.

الأخشاب والأنقاض المتخلفة عن بعض مباني الحكومة بجهة باب اللوق بالمحروسة، وقد بلغ عدد هؤلاء ستة أنفار(٤٠). كما استخدمت البرابرة أيضاً في غفارة وحراسة بعض حواري وشوارع المحروسة، فقامت علي سبيل المثال: بتعيين بعض البرابرة لثمن عابدين وحي الجمالية(٤١). وحي الأوزبكية(٤٢). وكان كل ثُمن من تلك الأثمان والأحياء شيخ واحد فقط، عرف باسم " شيخ غفر البرابرة" (٤٣).

ولم يقتصر استخدام الغفر البرابرة علي غفارة الحواري والشوارع فقط. بل استخدمت الحكومة أعداد كبيرة منهم في الموانئ والجمارك المصرية. فقامت علي سبيل المثال: بتعيين ٢٤ شخصاً من البرابرة، بالإضافة إلي شيخاً لهم بجمرك مدينة بور سعيد ليصل عددهم إلي ٢٥ شخصاً(٤٤). كما تم تعيين ثلاثة غفراء برابرة لحراسة أبواب جمرك دمياط(٤٥). كما استخدمت ١٢ غفيراً من البرابرة لحراسة أبواب جمرك الإسكندرية(٤٦). وكذلك تم تعيين ١٢ غفيراً بربري أو سوداني لحراسة بعض جهات الرمل وأبو قير ورأس التين بالإسكندرية(٤٧). كما قامت الحكومة أيضاً بتعيين عشرة أنفار لبعض مراكز جمرك الإسكندرية، لمنع تهريب البضائع(٤٨). وقد بلغ علي سبيل

(٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل رقم ل/٣١ /١/٥, جواب بختم الوكيل إلي محافظة مصر المحروسة، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٢هـ- ٢٨ يونيو ١٨٦٥م, ص٢٠.

(٤١)نفسه, سجلات وارد الدواوين, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٢٥/ ٣٦, خطاب وارد إلي الداخلية من المجلس الخصوصي, بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ه- ١ إبريل ١٨٧٥م, ص١٧.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع, سجل مسلسل رقم ل/٣٤/٢/ ٧٨, خطاب وارد إلي ضبطية مصر من الداخلية, بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٢ه- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م, ص١٧.

(٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١/ ١٢, وثيقة رقم ٩٢, جواب بختم سعادة المستشار إلي الداخلية، بتاريخ ٢٤ صفر١٢٩٢ه- ١ إبريل ١٨٧٥م, ص١٢٢.

(٤٤) نفسه، سجل مسلسل رقم س/ ١/١١/ ٩, وثيقة رقم ٤٤، بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٥ه- ٣ مارس ١٨٦٩م, ص٥٦.

(٤٥) نفسه، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بترتيب ديوان عموم مصلحة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٥.

(٤٦)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات, سجل مسلسل رقم س/١٥/٢٥/١, جواب من أمين عموم الجمارك إلي المهردار, بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٦ه- ١٩ إبريل ١٨٦٩م, ص٤٥.

(٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣٠/١/٣١ , خطاب بختم الناظر إلي عموم الجمارك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٨ه- ٢٨ إبريل ١٨٧١م, ص٧٩.

(٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٣٩, وثيقة رقم ١٣٧, أمر كريم إلي الداخلية, بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٦ه- ١٩ يوليو ١٨٦٩م, ص١٢٨.

المثال: عدد البرابرة المستخدمين في جمرك الإسكندرية، حوالي ١٣٠ نفراً بربري، يرأس هؤلاء شيخ الغفر البربري ، ووكيله أو الغفير الثاني-ايكنجي-، بمجموع ١٣٢ غفيراً من البرابرة[٤٩]. وهكذا عمل الغفراء البرابرة في غفارة وحراسة الحواري والشوارع، والمنشئات التابعة للحكومة.

ب- الغفر العربان:

اشتغل بوظيفة الغفر الكثير من العربان أو البدو. وقد استخدمت الحكومة الكثير منهم في حراسة وتأمين المناطق البعيدة عن السكن أو العمران، أو التي لها امتداد إلي الصحراء. فقامت علي سبيل المثال: بتعيين بعض عربان القبائل القاطنة بالشرقية والسويس، وذلك لحراسة وغفر ترعة الإسماعيلية، وذلك لكثرة حوادث سلب ونهب وقتل ركاب المراكب المارة بتلك الترعة[٥٠]. كما قامت بتعيين الغفر البدو لحراسة وتأمين الأفراد المترددين والمسافرين بين الواحات[٥١]. وكذلك في تأمين الطرق المؤدية إلي واحة سيوة [٥٢]. واستخدمت عربان قبائل "الجهيمة" و"العمايم" بمديرية أسيوط، لحراسة بعض طرق الواحات ومنطقة الحواجة بالعليل[٥٣].

ولم يقتصر استخدام الحكومة للبدو كغفر عند هذا الحد. بل قام العربان بتأمين طرق الحجاج عبر جسر السكة المؤدي إلي السويس. والزمت الحكومة حجاج بيت الله الحرام، بالمرور عبر دركات الغفر، لتجنب وتفادي تعدي الأشقياء أو اللصوص عليهم، لسلب ما معهم من متاع و أموال[٥٤]. وهكذا استخدمت الحكومة العربان لحراسة الكثير من الطرق الصحراوية، ومع ذلك استخدمتهم أيضاً كغفراء دركات لبعض الأحياء السكنية في مدينة القاهرة –المحروسة-، فاستخدمت بعض العربان كغفر لثمن الخليفة والإمامين، وعينت لهؤلاء الغفر المدعو "رفاعي رمضان" شيخاً لهم[٥٥].

---

(٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ديوان عموم مصلحة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤.

(٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣ /١٨, وثيقة رقم ٢١٣, خطاب من المهردار إلي الداخلية, بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٤ه- ١٨ يوليو ١٨٦٧م, ص٦٣.

(٥١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ٨, جواب بختم الوكيل إلي تفتيش عموم الأقاليم، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٤ه- ١٤ ديسمبر ١٨٦٧م, ص٦٧.

(٥٢)نفسه, سجلات صادر الأقاليم البحرية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٧/ ٩, جواب بختم الناظر إلي مديرية البحيرة, بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٤ه- ٢٩ يناير ١٨٦٨م, ص٩١.

(٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة, سجل مسلسل رقم س/١/١٠/ ٢٤, إفادة بختم مهردار خديو إلي تفتيش عموم الأقاليم، بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢٩٤ه- ١ مايو ١٨٧٧م، ص٧٦.

(٥٤) نفسه, سجل مسلسل رقم س/١/١٠/ ٥ , جواب بختم عرفان بك إلي محافظة مصر، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٧٩ه- ٥ نوفمبر١٨٦٢م, ص٧٧.

(٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة,

ومن ناحية أخري، كان للغفر العربان دفاتر خاصة بهم، مدون بها اسمائهم وقبائلهم وضامنيهم من مشايخ البدو. واختلفت أجرة ومرتبات العربان من مكان إلي أخر، فبعض هذه المرتبات والأجور كانت تصرف لهم من قبل الحكومة مباشرة، مثل غفراء ترعة الإسماعيلية(٥٦). والبعض الأخر من مرتباتهم كان يتم تحصيلها من التجار وأصحاب القوافل، بواقع ٢٠ قرشاً عن كل حمل، مثل غفراء طرق الواحات(٥٧).

ومن ناحية أخري، عملت الحكومة علي مراقبة العربان للتأكد من قيامهم بوظائفهم في حراسة الدركات المخصصة لهم، وذلك عن طريق تعيين ضابط برتبة بلبوكباشي – مقدم- أو رئيس بلوك، وبعض الجنود للإشراف علي هؤلاء العربان(٥٨). وهكذا كان جل اختصاص العربان حراسة الطرق وممرات التجار الصحراوية ، وذلك لمعرفتهم بمسالك تلك الطرق وممراتها وتمرسهم في السير عليها.

ج- الغفر الأهالي (أبناء البلاد):

استخدمت الحكومة الكثير من الأهالي في وظائف الغفر، وخاصة في الأقاليم القبلية والبحرية، وكافة المديريات الزراعية، وذلك للقيام بأعمال الحفظ والصيانة. وحددت الحكومة اختصاصات هؤلاء، ما بين غفر مساكن، وغفر للغيطان –الحقول-، وغفر دركات وغفر حدود وغير ذلك. فقامت الحكومة من أجل تعيين غفر من الأهالي، بحصر أسماء الأهالي الراغبين في العمل كغفراء، وذلك حسب السن المناسب للعمل. ثم قامت بإجراء قرعة فيما بينهم، وتم تسجيل أسماء الأشخاص الذين خصتهم القرعة للعمل كغفر، واحتفظت بباقي أسماء الأشخاص التي لم تطلهم القرعة بكشف أخر، وذلك للانتخاب من بينهم فيما بعد، في حال عزل أو رفت أو مرض أو موت أحد الغفراء العاملين، وذلك عن طريق الانتخاب فيما بينهم بالتساوي(٥٩).

فقامت الحكومة علي سبيل المثال: بتعيين المدعو: علي مهران شيخاً للغفر من أبناء البلد، بناحية أرمنت التابعة لمديرية أسنا(٦٠). وتعيين عبد الجليل محمد غفيراً لبلدة

,سجل مسلسل رقم ل/١٣/٣١/ ١٢, جواب بختم الناظر إلي الدايرة البلدية, بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٦ه- ٧ إبريل ١٨٧٩م, ص١٣٨.

(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٩/١/ ٧ , خطاب من المعية إلي الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٤ه- ١٧ أغسطس ١٨٦٧م، ص٦٤.

(٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ٨, جواب بختم الوكيل إلى تفتيش عموم الأقاليم، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٤ه- ١٤ ديسمبر ١٨٦٧م, ص٦٧.

(٥٨) نفسه, سجلات وارد الدواوين, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٢٥/ ٢١, صورة خطاب وارد من المعية إلي الداخلية, بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٤ه- ٢٢ يونيو ١٨٦٧م, ص١١.

(٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٧/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب لائحة الغفر, بتاريخ ١٧شوال١٢٨٧هـ- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥٢.

(٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد صادر الإفادات الغير رسمي بقلم العرض حالات, سجل مسلسل رقم س/ ٤٠/١/ ٢ , وثيقة رقم ٣٠, خطاب من المعية إلي مديرية اسنا, بتاريخ

بني خالد بسوهاج التابعة لمديرية جرجا[٦١]. وتعيين" طنطاوي علي" غفيراً لبلدة قرقاص التابعة لمديرية المنيا[٦٢]. كما كان "عمر إبراهيم" من غفراء ناحية "شطوط" بمديرية بني سويف[٦٣]. كما قامت الحكومة بتعيين "مصطفي الزوك" غفيراً لناحية فاروس التابعة لمديرية الدقهلية، وذلك لحفظ مساكن تلك الناحية[٦٤]. كما قامت بتعيين العديد من الغفراء من أبناء البلد، ببندر مدينة طنطا التابعة لمديرية الغربية، لتأمين محلات ومساكن البندر المذكور، وذلك لكثرة المترددين والزائرين للمدينة أثناء الاحتفال بالمولد الأحمدي[٦٥]. وهكذا تم تعيين العديد من أبناء البلد في وظائف الغفر في كافة مديريات الوجه البحري والقبلي.

ومن ناحية أخري، استخدمت الحكومة الغفر المعينين من الأهالي في الكثير من أشغالها. فاستخدمت هؤلاء في مراقبة جسور النيل –البحر الأعظم- وجسور الترع زمن الفيضان[٦٦]. وكذلك في تأمين طرق الجبال المجاورة لمديرية بني سويف ومديرية الفيوم، وذلك لتأمين المارة أو العابرين بتلك الجهات، من تعدي اللصوص والأشقياء عليهم بالسلب والنهب والقتل[٦٧]. كما قامت بتعيين العديد من الغفر لكافة العزب والكفور بالقري الزراعية، وذلك لمنع انتشار اللصوص وإقامتهم بها[٦٨]. وقيام اللصوص بسرقة مواشي ومحاصيل الأهالي، ووقوع المشاجرات والإصابات بين

---

١٣ ربيع ثان ١٢٩٠هـ- ١٠ يونيو ١٨٧٣م, ص٤٩.

(٦١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٤/٣١/ ٥, جواب بختم سعادة الوكيل إلي مجلس أسيوط, بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٨٤ه- ٢ إبريل ١٨٦٨م, ص٥٤.

(٦٢)نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ٧/١١/٣١ , جواب بختم الناظر إلي مديرية المنيا، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٩٣ه- ٩ مارس ١٨٧٦م, ص١٥٤.

(٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر إفادات أوامر العرض حالات دواوين وأقاليم, سجل مسلسل رقم س/١/ ٤٦/ ٤٤, وثيقة رقم ٥٤ , قرار صادر من المعية إلي تفتيش الأقاليم، بتاريخ ٥ ربيع ثان ١٢٩٢ه- ١١ مايو ١٨٧٥م, ص١٦٩.

(٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢, خطاب وارد من عموم الداخلية إلى مجلس الأحكام ، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٢ه- ٢٠ أكتوبر ١٨٦٥م, ص٦٥.

(٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٣٩, أمر من دولة محمد توفيق باشا إلي مديرية الغربية، بتاريخ ١٠ ربيع ثان ١٢٨٦ه- ٢٠ يوليو ١٨٦٩م, ص٣٥.

(٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٥, جواب بختم الناظر إلي مديرية الدقهلية، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٥ه- ١٤ سبتمبر ١٨٧٨م, ص١١.

(٦٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة , سجل مسلسل رقم س/١/١٠/ ٧, إفادة صادرة إلي عبد الله باشا مفتش قبلي, بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٠ه- ٢٥ يونيو ١٨٦٣م, ص١٥٣.

(٦٨) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء نظارة الداخلية, محفظة رقم: ١٢ / أ, ملف عزب وكفور, دفتر ٨٦, مذكرة مقدمة من مديريات الوجه البحري والقبلي إلي نظارة الداخلية, بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٨ه- ٧ ديسمبر ١٨٨٠م.

الأهالي، وعجزهم عن مواجهة هؤلاء اللصوص[٦٩]. وهكذا كان تعيين الغفر ضرورة فرضتها ظروف وواقع المجتمعات الزراعية في تلك الفترة.

كما قامت الحكومة بتعيين الكثير من الغفر الأهالي علي حدود بعض المديريات. مثل حدود مديرية الجيزة، وذلك لمنع العربان من تهريب الحشيش والأسلحة والدخان من الجمارك إلي داخل البلاد[٧٠]. وهكذا استخدمت الحكومة الغفر من أهالي البلاد في حراسة وتأمين بعد حدودها، ولم تستخدم العربان في حراسة تلك الجهات، خوفاً من تواطأ العربان مع بعضهم البعض في عمليات التهريب.

ولم تقتصر وظائف الخفراء عموماً عند هذا الحد. بل كان هناك قسم من الغفر الحكومي، عرفوا باسم **"غفر السواحل"**. حيث قامت الحكومة بتعيين غفر بطول السواحل البحرية المصرية، وذلك للتصدي ومنع عمليات التهريب للحشيش والبارود وغير ذلك من أنواع الممنوعات الممنوع دخولها إلي البلاد[٧١]. وقامت الحكومة علي سبيل المثال: بتحديد أربع محطات لغفر سواحل البحر المتوسط، بجهة الرمل إلي أبي قير، كما حددت مركزين أيضاً لهما بجهة المكس، لتصل عدد نقاط الحراسة لغفر السواحل إلي ست مراكز بتلك السواحل[٧٢]. كما كان لغفر سواحل البحر الأحمر عدة نقاط ومحطات للحراسة، وقد عملت الحكومة علي توفير الأبنية اللازمة لإقامة الغفر بها، وكذلك قامت بحفر الآبار لتوفير المياه العذبة لهؤلاء الغفر في تلك الجهات النائية[٧٣].

ومن ناحية أخري، كان هناك نوع من الغفر غير تابع للحكومة، وقد عرف باسم: **"غفر خصوصي"**. هذا النوع من الغفر، مُخصص لحفظ محلات وبضائع التجار فقط. ويتقاضى هؤلاء أجرتهم مباشرة من أصحاب المحلات، بناءً علي الاتفاق الذى تم بينهم ، ولا شأن للحكومة بهذا الأمر. وقد أصدرت الحكومة أمرها إلي كافة التجار بالأقاليم أنهم إذا رغبوا في حفظ بضائعهم وأملاكهم بنوع خاص، أن يقوموا بتعيين الغفر الخاص علي نفقتهم، ورفضت الحكومة أن يندرج الغفر الخصوصي تحت لائحة الغفر العمومي للبلاد[٧٤].

---

(٦٩) الوقائع المصرية, العدد رقم ٨٦٣، بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١٥ مارس ١٨٨٠م.

(٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد صادر الغير رسمي إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٣٩/١ /١١, خطاب صادر من المعية إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٩٥ه- ١٤ سيتمر ١٨٧٨م, ص٢٥.

(٧١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩ه- ٢٣ يوليو ١٨٧٢م.

(٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٤٣/١/٣١, جواب بختم سعادة الناظر إلي مصلحة الليمانات, بتاريخ غرة رمضان ١٢٩٢ه- ١ أكتوبر ١٨٧٥م, ص١١.

(٧٣)نفسه, سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية , سجل مسلسل رقم ل/٢٤/٣١/ ٥, جواب بختم الناظر إلي محافظ سواحل البحر الأحمر، بتاريخ ٤ جماد ثان ١٢٨٧ه- ٢ أغسطس ١٨٧٠م, ص٣٧.

(٧٤) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١, جواب بختم الناظر إلي

وقد حاول بعض التجار من الأوروبيين تعيين بعض الغفر الحكومي لحفظ أملاكهم وتجارتهم، أثناء سفرهم إلي بلادهم، وأن تتعهد الحكومة بحفظها وحراستها لحين عودتهم. ولكن الحكومة رفضت ذلك متعللة: بأن حفظ هذه الأملاك وصيانتها أمر خاص بهم، ويجب علي أصحاب الأملاك تعيين غفر خصوصي علي نفقاتهم الخاصة[٧٥]. ولذلك قام علي سبيل المثال: الخواجة "هوستين" أحد تجار الإسكندرية، بتعيين بعض الغفر الخصوصي، لغفارة وحراسة دكاكينه ومحلاته التجارية بالإسكندرية، مقابل أجرة وراتب تعهد بدفعه لهم[٧٦].

وهكذا اشتغل بوظيفة الغفر الكثير من المشتغلين، سواء من العربان الذين تركز أكثر عملهم وغفارتهم بالطرق الصحراوية، أو الغفر السودانيين- البرابرة- الذين تخصصوا بصورة رئيسية في حراسة أبواب الجمارك وغيرها من منشئات ومصالح الحكومة. وكان هناك الغفر المعينين من أبناء البلد من الفلاحين، وقد تم استخدامهم بصورة رئيسية في غفارة القري الزراعية، لحراسة الكفور والعزب ومساكن وحقول ومزروعات الفلاحين. كما كان هناك غفر السواحل ، والذين تخصصوا في حراسة السواحل البحرية فقط، لمنع عمليات التهريب للبضائع وغيرها من الممنوعات. وكان هؤلاء الغفر جميعاً تابعين للحكومة. بالإضافة إلي هؤلاء كان هناك الغفر الخصوصي وكانوا غير تابعين للحكومة، وقد اقتصرت وظائفهم علي حفظ محلات وبضائع التجار، وذلك حسب الطلب والرغبة من التجار في ذلك.

ثانيا: الغفر وتأمين المنشئات العامة:

لعبت طائفة الغفر دوراً هاماً في تأمين وحراسة الكثير من المنشئات العامة للحكومة. فقاموا بدور كبير في حفظ ومراقبة وتأمين عربات قطارات السكة الحديد، وأشرطة خطوطها الحديدية وجسورها. حيث دأب الأهالي في تلك الفترة، علي المرور بين أشرطة وقضبان السكك الحديدية، أثناء مرور عربات القطارات، مما عرضهم لحوادث الإصابة والموت، نتيجة اصطدامهم بالقطارات السائرة أو المتحركة[٧٧]. ومن ناحية أخري، كان الأهالي يتركون مواشيهم وحيواناتهم تمر وتعبر من خلال جسور السكك الحديدية أثناء سير القطارات ومرورها. فنتج عن ذلك وقوع العديد من الحوادث، وذلك بسبب اصطدام القطارات بتلك الحيوانات[٧٨].

مدير عموم بحري, بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٨٨ه- ٢٣ يونيو ١٨٧١م, ص١٢٢.

(٧٥)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين, سجل مسلسل رقم س/١١/٢/٧, جواب بختم المستشار إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٩٠ه- ٢٩ سبتمبر ١٨٧٣م, ص١٥٣.

(٧٦) الوطن, العدد رقم ٢٤١, السنة الخامسة, بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٩ه- ١٥ يوليو ١٨٨٢م.

(٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد ورشة الدواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ٢/ ٣٣، جواب وارد من الداخلية إلى ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٧ه- ٢ يناير ١٨٧١م, ص٤١.

(٧٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات وارد المجالس بديوان الداخلية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٣١ / ١١, خطاب وارد من المجلس الخصوصي إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٩ ذو القعدة

وقد بلغ علي سبيل المثال: عدد حوادث القطارات نتيجة اصطدامها بمواشي وحيوانات الأهالي عام ١٢٨٨ه- ١٨٧١م ، حوالي تسع حوادث وقد نتج عنها حرق وتلف الكثير من مهمات السكة الحديد[٧٩]. وقد بلغت خسائر مصلحة السكة الحديد عام ١٢٩١ه- ١٨٧٤م، نتيجة تلك الحوادث مع مواشي الأهالي مبلغ ٢١٥٠٠٠ قرشا[٨٠].

ولعلاج تلك الحوادث والحد من خطورتها، ومنع مرور الأهالي والمواشي عبر قضبان السكة الحديدية، قامت الحكومة بتعيين الكثير من الغفر بمصلحة السكة الحديد، وذلك لمراقبة جسور السكك، ومنع الأهالي والحيوانات من المرور من خلالها، أثناء مرور عربات القطارات. وأخذت الحكومة التعهدات اللازمة علي الغفر بذلك، وحذرت الغفر بمحاكمتهم عن أي تقصير يقع بهذا الشأن[٨١].

ومع ذلك لم يمنع تعيين الغفر علي جسور السكك الحديدية، من وقوع حوادث التصادم مع حيوانات الأهالي. فقد وقع تصادم بين وابورات السكة ومواشي الأهالي بمحطة إيتاي البارود ودمنهور، وقد بلغت خسائر المصلحة مبلغ ١٣٠ جنيهاً إنجليزياً[٨٢]. فأصدرت الحكومة أوامرها بالتنبيه علي الأهالي بعدم المرور بمواشيهم أثناء مرور القطارات والوابورات، وكلفت الغفر المكلفين بحراسة الجسور بالقبض علي أصحاب المواشي المخالفين لقرارات الحكومة، والتحفظ عليهم وتغريمهم بقيمة الخسائر والتلفيات المادية الناتجة عن تلك الحوادث[٨٣].

ولمزيد من تأمين مرور الأهالي وحيواناتهم عبر أشرطة السكة الحديد. قامت الحكومة بعمل ومد أسياخ وجنازير حديد، علي مزلقانات السكك الحديدية. وكلفت الغفر بحراستها ومنع الأهالي من المرور بينها أثناء سير القطارات. كما قامت بعمل وتركيب بوابات بسكة شبرا علي سبيل المثال، وعهدت إلي الغفر بحراستها ومنع مرور الناس بين القضبان إلي المناطق المجاورة لمحطة مصر[٨٤]. وهكذا قام الغفر بجهود ضخمة

١٢٨٨ه- ٩ فبراير ١٨٧٢م, ص٢٢.

(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١/ ٢, جواب بختم سعادة المستشار إلي تفتيش عموم قبلي, بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٨٨ه- ١ أغسطس ١٨٧١م, ص١٢٣.

(٨٠) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية, محفظة رقم ١١, ملف سكة حديد, الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٦٤ , بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٩١هـ- ١ يوليو ١٨٧٤م.

(٨١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد ورشة الدواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ٢ / ٣٣, جواب وارد من الداخلية إلي ديوان الأحكام, بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٧ه- ٢ يناير ١٨٧١م, ص٤١.

(٨٢) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم٤٨, ملف رقم ٦ سكة حديد, دفتر رقم ١٨٧٠ معية صادر, وثيقة رقم ١٥, جواب بختم سعادة مهردار خديو إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٠ه- ٢ ديسمبر ١٨٧٣م, ص٢٦.

(٨٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/ ٢١/٨/١١، وثيقة رقم ١٣٩, قرار صادر بختم المستشار إلي الداخلية, بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٩١ه- ٢٩ يوليو ١٨٧٤م, ص١٢٤.

(٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم

في مراقبة مزلقانات وجسور السكة الحديد، ومنع الأهالي وحيواناتهم من المرور بها أثناء سير القطارات، للحد من حوادث التصادم، وحفظ أرواح وأموال الأهالي والحكومة معاً.

ولم تقتصر جهود الغفر في مصلحة السكة الحديد عند هذا الحد. بل قام الغفر بدور كبير في حفظ مهمات وأدوات المصلحة من حوادث السرقة. حيث تعرضت علي سبيل المثال: خوابير ومسامير القضبان في مديرية القليوبية والمنوفية والغربية وغيرها إلي السرقة. مما عرض سير القطارات إلي الخطر. ولذا شكلت تلك السرقات خطراً على القطارات وعلي حياة الركاب. فقامت الحكومة بتعيين الغفر اللازم في دركات لحفظ أشرطة السكك ومنع سرقة تلك الخوابير الخاصة بالقضبان التي تسير عليها القطارات. والزمت الغفر كذلك بضرورة القبض علي الجناة واللصوص الذين يقومون بتلك السرقات في ظلام الليل لتقديمهم للمحاكمة(٨٥). كما قام الخفراء بتأمين عربات السكك الحديد ليلاً، والتي تحمل الكثير من مهمات وأدوات المصلحة. وذلك بسبب تعرض بعض العربات للسرقة ، أثناء مرور القطارات بمديرية أسيوط والمنيا، وقد بلغت قيمة تلك المسروقات ما قيمته ٦٠٠٠ قرش(٨٦). كما تعرض شريط قضبان السكة في تلك المنطقة للسرقة، وبلغت قيمة المسروقات مبلغ ١١٥٠٠ قرش. فقامت الحكومة بتعيين من يلزم لتلك الجهات من غفر لمقاومة تلك السرقات ما بين مديرية أسيوط والمنيا(٨٧). ولم تكتفي الحكومة بتعيين الغفر فقط، بل قامت بمعاقبة أهالي تلك المناطق بتحصيل قيمة الأدوات المسروقة منهم(٨٨). وذلك لخطورة سرقة تلك الأدوات علي سلامة سير عربات القطارات، والتي سوف تعرضها بالضرورة للحوادث والتلف.

ولم تقتصر جهود الغفر في مجال السكة الحديد عند هذا الحد. بل كان عليهم أيضاً مقاومة لصوص عربات القطارات والتصدي لهم. حيث دأب بعض اللصوص علي سرقة بالات القطن المشحونة بعربات السكة الحديد، وذلك عن طريق قيامهم بقطع الحبال المربوط بها تلك البالات وإسقاطها أثناء مرورها ليلاً، بنواحي دمنهور وأبي حمص وكفر الدوار وغيرها، مما ألحق الضرر بكثير من تجار الزقازيق والمصلحة،

ل/٤١/١/٣١ , جواب من النظارة إلي قلم الأشغال، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٢ه- ٤ يونيو ١٨٧٥م, ص١٩١.

(٨٥)نفسه, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٥ /٥ , جواب بختم سعادة الوكيل إلي المرور والسكة, بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٢٨٢ه- ٢١ مارس ١٨٦٦م, ص٩٤.

(٨٦)نفسه, سجلات وارد المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٣١/ ١٦, خطاب وارد من المجلس خصوصي إلي الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٢ه- ١٥ إبريل ١٨٧٥م, ص١٩.

(٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١/ ١٤, جواب بختم سعادة المستشار إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ٩ رجب ١٢٩٢ه- ١١ أغسطس ١٨٧٥م, ص١٣٩.

(٨٨)نفسه ، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٢٢/٨/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٢هـ- ١٥ إبريل ١٨٧٥م, ص١٣.

وذلك بسبب مطالبة التجار بدفع التعويضات اللازمة عن بضائعهم[٨٩]. كما تعرضت القطارات المحملة بالغلال الميرية بناحية أشمنت وغيرها، إلي هجوم بعض اللصوص عليها ليلاً لسرقتها، وقد تصدي الغفر لهم، وقد قتل أحد الغفر أثناء مقاومته للصوص العربات المحملة بالغلال[٩٠]. ولكثرة حوادث اعتداء اللصوص علي عربات الغلال الواردة من الجهات القبلية، قامت الحكومة بزيادة أعداد الغفر في تلك المديريات القبلية، وأخذت التعهدات اللازمة عليهم، بمنع تلك الحوادث التي تخل بالأمن وذلك كلاً في منطقة دركه أو حراسته، وأنذرت الغفر بالمحاكمة والعقاب في حال وقوع تقصير أو إهمال ينتج عنه سرقة الغلال الحكومية[٩١].

ومن ناحية أخرى، عمل الغفر علي تأمين عربات القطارات أثناء سيرها من إلقاء الحجارة –الطوب- عليها. فقد تعرض علي سبيل المثال: وابور أو قطار بلبيس أثناء توجهه من المحروسة إلي جزيرة الرمل، إلي قيام بعض الأفراد بإلقاء أو قذف العربات بالطوب والحجارة. مما أدى إلي إصابة إحدى السيدات المسافرات، وكانت سيدة إيطالية. فكلفت الحكومة الغفر في دركاتهم بمنع إلقاء الطوب على القطارات أثناء سيرها، لتفادى ومنع تعرض الركاب للإصابة، وعدم إحداث أو وقوع أضرار وخسائر مادية بتلك العربات، وقد تعهد الغفر للحكومة بمنع تلك الأعمال[٩٢]. كما تصدي الغفر أيضاً للأفراد الذين يقومون بإلقاء المخلفات علي أشرطة وقضبان السكة الحديد[٩٣]. ولمزيد من الضبط لمزلقانات وخطوط السكك الحديدية، طالبت الحكومة جميع مديريات الوجه القبلي ومديريات الوجه البحري، بتقديم كشف يحتوي علي بيان بغفراء المزلقانات وخطوط أو أشرطة السكة، مع بيان الجهات والنقاط الواقع بها الخطوط الحديدية، وذلك لحصرهم وتقدير العدد المناسب واللازم من الغفر لكل منطقة[٩٤].

ومن ناحية أخري، عملت الحكومة علي تأمين محطات السكك الحديدية، وذلك لكثرة المترددين عليها من المسافرين، وحمايتهم من السطو والسرقات. وذلك بتعيين أربعة من الغفر في المحطات الكبرى، واثنين من الغفر في المحطات الصغرى. وكان غفير

---

(٨٩) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم ٤٧ , ملف رقم ٣ سكة حديد, أمر كريم إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٢هـ- ١٥ سبتمبر ١٨٦٥م.

(٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد صادر الغير رسمي إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٣٩/١/ ٩, وثيقة رقم ٣٦, خطاب من المعية بختم المهردار إلي السكة الحديد، بتاريخ ١٤ جماد ثان ١٢٩٤ه- ٢٦ يونيو ١٨٧٧م, ص٣٥.

(٩١) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية, محفظة رقم ١, ملف أمن عام, الوقائع المصرية, العدد رقم ٨٢١ , بتاريخ ٨ شعبان ١٢٩٦ه - ٢٧ يوليو ١٨٧٩م.

(٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣٦/١/٣١ , جواب بختم سعادة الناظر إلي مصلحة المرور، بتاريخ ٦ محرم ١٢٩١ه- ٢٣ فبراير ١٨٧٤م, ص٩٠.

(٩٣) نفسه، سجل مسلسل رقم ل/٣٦/١/٣١ , جواب بختم سعادة الناظر إلي ديوان الخارجية، بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٩هـ- ١٠ ديسمبر ١٨٧٢م, ص١٣٣.

(٩٤) نفسه، سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٢, جواب بختم الناظر إلي مديرية الدقهلية ، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٤هـ- ١٩ أكتوبر ١٨٧٧م, ص٦٧.

السكة الحديد يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بنحو ٧٥ قرشاً[٩٥]. وقد بلغت رواتب الغفر المُخصصين للسكك الحديدية بمحطة مصر أو مديرية الجيزة في الميزانية السنوية مبلغ ٨٢١٧ قرشاً[٩٦]. وكان بالمحطة المذكورة ما يقرب من مائة غفير فقط.

وهكذا لعب الغفر دوراً هاماً في تأمين وحراسة عربات وخطوط ومزلقانات السكك الحديدية، بمنع الأهالي وكذلك المواشي المملوكة لهم من السير من خلالها أثناء مرور القطارات، فحمت بذلك الأهالي والمواشي والقطارات من خطر الحوادث. كما عمل الغفر علي حراسة أدوات ومهمات وألات السكك من السرقة، فحمت بذلك القضبان من خطورة التفكك ووقوع الحوادث. كما قام الغفر بمقاومة لصوص العربات الذين دأبوا علي سرقة شحنات العربات من الأقطان والغلال وغيرها. وقد فقد الكثير من رجال الغفر حياتهم أثناء تأدية واجبهم الوظيفي. كما تصدي الغفر للأفراد الذين يرمون القطارات بالطوب والحجارة أثناء سيرها، حفاظاً علي سلامة الركاب. كما منع الغفر الأهالي من إلقاء مخلفاتهم علي أشرطة القضبان. كما قاموا بتأمين محطات السكك الحديدية وما بها من مسافرين من حوادث السرقة وغيرها. ولذا كان توسع الحكومة في استخدام الغفر وتعينهم بمحطات السكك الحديدية، ضرورة فرضتها ظروف وواقع المجتمع في تلك الفترة.

ولم تقتصر وظائف الغفر علي حراسة وتأمين خطوط السكك الحديدية فقط. بل قاموا بحفظ وحراسة **خطوط التلغرافات**. حيث تعرضت أسلاك خطوط التلغرافات إلي التلف، وذلك بسبب تعدي الأهالي عليها، مما عطل تلك الخطوط عن تأدية عملها وقطع الاتصالات. فقام بعض الأهالي علي سبيل المثال: بقطع أسلاك التلغراف الممتدة من العريش إلي محطة الصالحية، واستخدام تلك الأسلاك في نشر ملابسهم عليها. ولذلك قامت الحكومة بتعيين الغفر اللازم وتحديد دركاتهم من أجل حفظ تلك الأسلاك الممتدة من العريش إلي الصالحية[٩٧]. كما استخدمت الغفر أيضاً لحراسة سلك التلغراف الممتد فوق النيل منعاً لحوادث الاصطدام به[٩٨]. كما عهدت الحكومة إليهم بحراسة أسلاك خط التلغراف الممتد من رفح إلي غزة من خلال تقسيمها علي دركات خاصة بكل

([٩٥]) نفسه, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٤١/١/٣١, جواب بختم الناظر إلي مصلحة المرور, بتاريخ ١٢ صفر ١٢٩٢هـ- ٢٠ مارس ١٨٧٥م, ص٢٨.

([٩٦]) نفسه, سجل مسلسل رقم ل/٤٢/١/٣١, جواب بختم الناظر إلي ديوان قلم الأشغال، بتاريخ١٣ ذو القعدة ١٢٩٢ه- ١١ ديسمبر ١٨٧٥م, ص١٩١.

([٩٧]) نفسه, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٥ /١, جواب بختم سعادة الوكيل إلي المعية السنية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٨٢ه- ٢٧ يونيو ١٨٦٥م, ص٣.

([٩٨]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣ / ١٧, جواب بختم مهردار خديو إلي ناظر أمور خاصة, بتاريخ ٢٨ ربيع ثان ١٢٨٣ه- ٩ سبتمبر ١٨٦٦م, ص٢٨.

غفير[٩٩]. كما تكفل الغفر أيضاً بحراسة وغفارة أعمدة الخشب المثبت عليها أسلاك التلغرافات من السرقة في دركاتهم، وكذلك حراسة وتأمين مكاتب التلغرافات ليلاً[١٠٠].

ولم تقتصر جهود الغفر علي حراسة وتأمين أدوات وأسلاك وخطوط ومراكز التلغراف فقط. بل قاموا أيضاً بتأمين الأسطاوات الذين يقومون بعملية إصلاح تلك الأسلاك، من التعدي عليهم من بعض اللصوص وسرقة ما معهم من أدوات وحيوانات –جمال- ، وقد تعرض علي سبيل المثال: بعض أسطاوات خط تلغراف الهند إلي تعدي اللصوص عليهم وسرقتهم[١٠١]. فقامت الحكومة بتعيين الغفر اللازم لحراسة الأسطاوات أثناء عملهم، وخاصة أنهم يعملون في مناطق نائية أو بعيدة عن العمران، مما يسهل اعتداء اللصوص عليهم، فقام الغفر علي سبيل المثال: بمرافقة الأسطاوات المتوجهين لإصلاح الخلل الذي حدث بخط رفح غزة[١٠٢].

ولم يقتصر استخدام الغفر علي حراسة خطوط السكك الحديدية والتلغرافية فقط. بل قامت الحكومة أيضاً بتعيين الغفر **لمصلحة البريد** ، وقد أوضح مدير مصلحة البوسطة –البريد- المصرية أهمية الغفر للمصلحة، وذلك لقيامهم باصطحاب ومرافقة السعاة لحفظ أوراق البوستة، وأوضح بأن عدم وجود الغفر بالمصلحة، سوف يؤدي إلي وجود أو حدوث خلل في أشغال المصلحة. ولذا طالب مدير البريد علي سبيل المثال: بتعيين الغفر اللازم لمرافقة السعاة في المنطقة الممتدة ما بين جزيرة الروضة بالجيزة إلي مديرية أسيوط، وذلك لتأمين السعاة ومنع تعدي اللصوص علي أوراق وأدوات السعاة[١٠٣].

ولمزيد من التأمين لمكاتب البريد، عملت الحكومة علي تعيين الغفر لكافة مكاتب البريد، سواء في مديريات الوجه القبلي أو البحري. ومن ناحية أخري، كان غفر البريد يتقاضون رواتبهم الشهرية، عن طريق قيام الحكومة بفرض ضرائب-عوائد- علي الأهالي باسم " ضريبة غفر البوسطة"، ولكن الحكومة في وقت ما عدلت عن تلك الضريبة بإلغائها، لأنها رأت أن فائدة مصلحة البريد عائدة عليها فقط. وأحالت أجرة

---

(٩٩) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم١٢١, ملف تلغرافات, دفتر رقم ١١ معية عربي, وثيقة رقم ١٤, جواب بختم مهردار خديو إلي الداخلية، بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٢ه- ١ ديسمبر ١٨٧٥م, ص٣٢.

(١٠٠) الجوائب, العدد رقم ١٠٣٦, السنة الحادية والعشرون, بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٨هـ- ٧ يناير ١٨٨١م.

(١٠١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ٥, جواب بختم الوكيل إلي مديرية القليوبية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٢هـ- ١٠ فبراير ١٨٧٥م، ص١٩.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة , سجل مسلسل رقم س/٢٢/١٠/١, جواب بختم مهردار خديو إلي الداخلية، بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٢٩٢ه- ٧ ديسمبر ١٨٧٥م, ص٥١.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ٣١ /١١/ ٢, جواب بختم الناظر إلي تفتيش قبلي, بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٩٠ه- ١٦ نوفمبر ١٨٧٣م, ص٦٢.

ورواتب الغفر علي مصلحة البريد التابعة في ذلك الوقت إلي مصلحة السكة الحديد[١٠٤].

ولم تقتصر وظائف وأهمية الغفر عند هذا الحد. بل ذهب الغفر لحراسة وتأمين **الفنارات** علي سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر، وخاصة أنها تقع في مناطق بعيدة عن العمران، مما جعلها عرضة لاعتداء اللصوص عليها وعلي الأسطاوات العاملين بها. فخصصت الحكومة لكل فنار أربعة من الغفر، وقد أضطلع العربان بتلك الوظيفة، لبعد تلك الفنارات عن العمران، ووقوع معظمها علي السواحل البحرية المتصلة بكثير من الجهات الصحراوية. وكان الغفير يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ٢٠٠ قرش[١٠٥].

ومن ناحية أخري، استخدمت الحكومة الغفر أيضاً: في تأمين وغفارة الكثير من مبانيها ومصالحها ومؤسساتها الحكومية. فقامت علي سبيل المثال: بتعيين سبعة من الغفر لمبني محافظة الإسكندرية وفروعها[١٠٦]. كما تم تعيين أربعة غفراء لمبني مديرية الجيزة[١٠٧]. كما قام الغفر أيضاً بحفظ أموال خزينة بيت مال الإسكندرية ، وبيت مال مصر[١٠٨]. كما قامت الحكومة أيضاً بتعيين الغفر لحفظ خزائن الأموال الحكومية في كافة المديريات. فقامت علي سبيل المثال: بتعيين الغفر لحفظ خزينة مديرية جرجا من اللصوص والأشقياء بتلك المديرية[١٠٩]. كما قام الغفر كذلك بتأمين السجون في جميع المديريات القبلية والبحرية، وذلك لمنع هروب السجناء. فقامت الحكومة علي سبيل المثال: بتعيين الغفر اللازم لسجن محافظة دمياط[١١٠]. وسجن

([١٠٤]) الجوائب, العدد رقم ١٠٣٦, السنة الحادية والعشرون, بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٨ه- ٧ يناير ١٨٨١م.

([١٠٥]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣٤/١/٣١, جواب بختم سعادة رئيس مجلس محاسبة إلي ديوان المالية، بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٩٠ه- ١٨ يوليو ١٨٧٣م, ص١٢١.

([١٠٦]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات, سجل مسلسل رقم س/٤/٣٣/١ , أمر كريم إلى المالية، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٨٤ه- ٢٦ يوليو ١٨٦٧م, ص ١٦٦.

([١٠٧]) نفسه, سجل مسلسل رقم س/٥/٣٣/١ , أمر كريم إلي تفتيش عموم الأقاليم بشأن ترتيب مديرية الجيزة ، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٨٥ه- ٢٤ يونيو ١٨٦٨م, ص٣٩.

([١٠٨]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل رقم ل/٣١ /٥/ ١٢, جواب بختم سعادة الوكيل إلي بيت مال مصر، بتاريخ غرة شعبان ١٢٨٤ه- ٢٨ نوفمبر ١٨٦٧م, ص٧٥.

([١٠٩]) نفسه, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣٦/١/٣١, جواب بختم سعادة الناظر إلي ديوان المالية، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩١ه- ١٨ مارس ١٨٧٤م, ص١٦٥.

([١١٠]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١١/١/ ١٦, جواب بختم الرئيس إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ٦ رجب ١٢٩٣ه- ٢٨ يوليو ١٨٧٦م, ص١٤٥.

مديرية جرجا[١١١]. وغير ذلك.

لم تقتصر وظائف الغفر واستخدامات الحكومة لهم عند هذا الحد. فقامت الحكومة بتعيين عدد ست أفراد غفراء لمصلحة السلخانة[١١٢]. وأختص الغفر هنا بحراسة أو غفارة أبواب السلخانة وحظائر المواشي والأغنام، وكذلك اسطبلات حيوانات الركوب[١١٣]. كما أختص الغفر أيضاً: بحفظ أمن السلخانة من المترددين عليها لشراء اللحوم، وخاصة في موسم الذبح والبيع في شهر رمضان[١١٤]، وذلك بمنع الازدحام الذي يمكن أن ينتج عنه بعض الحوادث. وكان الغفير يتقاضى راتباً شهرياً يقدر بمبلغ ١٠٠ قرش للفرد[١١٥].

ومن ناحية أخري، قام الغفر بدور هام في تأمين وعمارية بعض المحافظات الجديدة. حيث شرعت الحكومة في تحويل واحة سيوة وتنظيم إدارتها وجعلها محافظة لها إدارة منتظمة تُشرف علي شئونها وإدارتها. فقامت الحكومة بتمهيد طريق برى، يسهل من خلا له التنقل من وإلي المحافظة. فعملت علي تأمين وغفارة هذا الطريق بتعيين الغفر لحراسته وحراسة بضائع ومنتجات الواحة، مما أدي إلي نمو إيراداتها[١١٦]. كما قام الغفر أيضاً بحراسة رجال الإدارة من مأمورين وغيرهم، أثناء ذهابهم وإيابهم من وإلي سيوة، وكذلك حماية الجمال –الإبل- التي يستخدمها رجال الإدارة في تنقلاتهم وسفرهم إلي الواحة المذكورة. وقد أخذت الحكومة الكثير من التعهدات علي رجال الغفر من العربان، بحراسة رجال الإدارة وحيواناتهم من تعدي اللصوص عليهم بالسلب والنهب أو القتل[١١٧]. وهكذا كان تعيين الغفر لطرق سيوة ضرورة لحماية رجال الإدارة

---

(١١١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/ ٣٦, جواب بختم سعادة الناظر إلي ديوان المالية, بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩١ه- ١٨ مارس ١٨٧٤م, ص ١٦٥.

(١١٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة السلخانة, بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٤ه- ١٠ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٩٨.

(١١٣) نفسة, سجل رقم س/١٢/٨/١١, وثيقة رقم ٧, قرار بختم المستشار إلي المعية، بتاريخ ١٣رجب ١٢٨٥هـ- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٨م، ص٩.

(١١٤)دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم١٢٠, ملف رقم ٥ (سلخانة), دفتر رقم ٤٣ معية, وثيقة رقم ٧٩ , أمر من الجناب العالي إلي ناظر الجهادية, بتاريخ ٧ رمضان ١٢٤٧ه- ٩ فبراير ١٨٣٢م، ص١٨.

(١١٥)دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة السلخانة, بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٨٧ه- ١١ أغسطس ١٨٧٠م، ص٨٨.

(١١٦)دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨ /١, جواب بختم الوكيل إلي نظارة المالية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٨٥ه-٢٥ فبراير ١٨٦٩م,ص٩٥.

(١١٧) نفسه، سجلات صادر الأقاليم البحرية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٧ /٩, جواب بختم الناظر إلي مديرية البحيرة ، بتاريخ ٤ شوال ١٢٨٤ه- ٢٩ يناير ١٨٦٨م, ص٩١.

والتجارة من نهب وسلب وتعدي اللصوص عليها.

ولم تقتصر استخدامات وظائف الغفر عند هذا الحد. بل قام الغفر بدور هام في حفظ الأثار المصرية من التلف والضياع. فقد رأت حكومة الخديو إسماعيل: أن بقاء الأثار وحفظها وصيانتها" فيه بقاء وحفظ التاريخ". حيث هال الحكومة قيام بعض الأهالي بتكسير الأحجار الأثرية واستخدامها في عمليات البناء الخاصة بهم[١١٨]. فقد تعرضت علي سبيل المثال: الكسوة الحجرية للهرم الثاني والثالث للتكسير من قبل بعض العربان، وذلك لاستخدام تلك الأحجار في بعض منافعهم و أغراضهم الشخصية من مباني وغيرها[١١٩]. فقام عمدة سقارة علي سبيل المثال: وهو المدعو" سيد أحمد الحمزاوى"، بسرقة مقدار من الأحجار الأثرية، واستخدامها في بناء حائط بمنزله[١٢٠]. ولمنع تلك المخالفات والتعديات علي الأثار المصرية وسرقتها، قامت الحكومة بتعيين الغفر اللازم لحراسة الهرم الأول والثاني والثالث بالجيزة. واشترطت في غفر الأهرامات عند تعينهم الاستقامة، حتي لا يتواطؤوا مع اللصوص والمخربين علي تكسير الأثار أو نهبها، واشترطت أيضاً علي غفر الأهرامات تقديم ضامن لهم عند تعينهم في تلك الوظيفة[١٢١]. كما كان تعيين الغفر أيضاً ضرورة لتأمين مصلحة الأنتيكخانة- دار الأثار- المصرية، وخاصة بعد تعرضها للسرقة عام ١٢٨٢ه- ١٨٦٥م، من بعض اللصوص[١٢٢]. فقامت الحكومة بتعيين ستة غفراء برابرة لحفظ تلك المصلحة[١٢٣]. وهكذا قام الغفر بدور هام في حفظ وصيانة الأثار المصرية، بمنع تكسيرها أو سرقتها.

وامتدت وظائف الغفر أيضاً: لتشمل تأمين ميادين تعليم العساكر النيشان أو الرماية واطلاق النار. وذلك بمنع المارة من الأهالي وغيرهم من المرور بتلك المناطق خوفاً

([١١٨]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٢١, أمر كريم إلي مفتش وجه قبلي, بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٧٩ه- ٢٢ إبريل ١٨٦٣م, ص٧٨.

([١١٩]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/١٠/٦/٣١, جواب بختم الوكيل إلي مديرية الجيزة, بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٥ه- ١٢ أغسطس ١٨٧٨م, ص٥٧.

([١٢٠]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد الأوامر الكريمة الي الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٥٥/١ /٢٣, أمر كريم إلي مديرية الجيزة , بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨٢ه- ٢٩ سبتمبر ١٨٦٥م, ص١١٤.

([١٢١]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ١١, جواب بختم سعادة الوكيل إلي مديرية الجيزة ، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦ه- ٣ نوفمبر ١٨٧٩م, ص٧٩.

([١٢٢]) نفسه, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٤/٣١/ ٤, جواب بختم سعادة الوكيل إلي مجلس مصر، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٢ه- ٢ يوليو ١٨٦٥م, ص٤.

([١٢٣])دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٢٤, أمر كريم إلي محافظة مصر, بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٨١ه- ١٧ فبراير ١٨٦٥م, ص١١٠.

من إصابتهم بالرصاص أثناء تدريب العساكر. وكن أحد الأفراد المارة قد أصيب بطلق ناري أثناء مروره بأحد ميادين التدريب، مما أدي إلي وفاته وترمل زوجته وطفلته الرضيعة. و لذلك قامت الحكومة بتعيين الغفر لحراسة أماكن تعليم النيشان ومنع الأهالي من السير أو المرور بها[١٢٤].

وهكذا كان استخدام الغفر والتوسع في تعينهم، ضرورة فرضها واقع المجتمع، الذى كثرت فيه حوادث الاعتداء علي المال والمنشئات العامة للبلاد. فكان الغفر ضرورة حتمية لحفظ وصيانة الأرواح والممتلكات العامة.

ثالثاً: الغفر وتأمين النشاط الاقتصادي في البلاد:

أ- النشاط الزراعي:

قام الغفر بدور هام في الحفاظ علي النشاط الزراعي في البلاد، وذلك من خلال المحافظة علي مياه النيل. فكانت الحكومة عند ارتفاع فيضان النيل، تقوم بتقوية المحلات والجسور الضعيفة، وكذلك جسور الترع؛ حتي لا تتعرض تلك الجسور إلي الهدم أو القطع من جراء فيضان النيل. وكانت تلك الجسور تقوم بحجز وحفظ مياه النيل للزراعة. وكانت الحكومة تقوم بالكشف علي القناطر والبرانخ، خوفاً من أن يكون بها شقوق أو خلل ينتج عنه تسرب المياه، مما يؤدي إلي غرق المزروعات والأراضي والقري وغيرها[١٢٥].

واتخذت الحكومة عدة إجراءات للحفاظ علي جسور النيل زمن الفيضان منها: توفير ٦٠٠٠ نفر أو فرد، وقد قسمت هؤلاء إلي أربعة نقاط، لكل نقطة ١٥٠٠ نفر بأدواتهم من فؤوس وأخشاب وأحجار وغيرها من الأدوات، لسرعة العمل في إنقاذ الجسور التي يمكن أن تتعرض للتلف من الفيضان، وكذلك العمل علي تعلية الجسور المنخفضة لمجابهة الفيضان[١٢٦].

ومن أجل مراقبة تدفق المياه وتأثيرها علي تلك الجسور، خوفاً من تعرضها للتلف الذي يؤدي إلي غرق القري والأهالي. قامت الحكومة بتعيين الغفر اللازم للقيام بعملية المراقبة ليلاً ونهاراً، لجسور البحر الأعظم والنيل، وجسور الترع. وقد تم وضع ترتيب الغفر في نقاط متقاربة علي تلك الجسور ليسهل معها الاتصال فيما بينهم، وإخبار رجال الحكومة إذا حدث خلل أو قطع بها. وقد حمل الغفر في دورياتهم الليلية علي جسور النيل والترع، المشاعل والقناديل للإضاءة [١٢٧].

([١٢٤]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/١/٣١/ ٣٣, جواب بختم الناظر إلي المعية السنية، بتاريخ ٨ رجب ١٢٨٩ه- ١١ سبتمبر ١٨٧٢م, ص٨.

([١٢٥]) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٥, جواب بختم الناظر إلي مديرية الغربية، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٥ه- ١٤ سبتمبر ١٨٧٨م ص١١.

([١٢٦]) نفسه, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ١١, جواب بختم الوكيل إلي تفتيش أقاليم بحري, بتاريخ ٩ شوال ١٢٩٦ه- ٢٦ سبتمبر ١٨٧٩م, ص٢٢.

([١٢٧]) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ٤, جواب بختم الناظر إلي مديرية الغربية، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٩١ه- ٢٠ نوفمبر ١٨٧٤م, ص٨٦.

ومن ناحية أخري، عمل الغفر علي حماية أتربة جسور النيل والترع من تعدي الأهالي عليها. حيث عمد بعض الأهالي إلي أخذ أتربة الجسور لصناعة الطوب اللازم للمباني والمساكن الخاصة بهم، مما عرض تلك الجسور وأدي بها إلي الضعف والتلف، بتناقص الأتربة التي تشكل جزءً أساسياً منها. فقام الغفر بمراقبة تلك الجسور ومنع الأهالي من الاستيلاء علي أتربتها للحفاظ عليها، والقبض علي المخالفين والمعتدين عليها والتحفظ عليهم، تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة، وذلك لخطورة ذلك علي المزروعات وحياة الأهالي وسكان القري[١٢٨].

ولم تقتصر مجهودات الغفر علي مراقبة فيضان النيل وحفظ الجسور وأتربتها فقط. بل قام الغفر أيضاً بمراقبة مياه ترعة المحمودية والعمل علي التأكد من وفرة المياه بها وعدم نقصانها. وذلك في فترة التحاريق أو نقص فيضان النيل. حيث شكلت الترعة المذكورة أهمية كبري كمصدر للمياه العذبة اللازمة لسقيا أو شرب أهالي الإسكندرية، وري الأراضي الزراعية علي جانبي الترعة المذكورة. وكانت مياه المحمودية تتعرض إلي النقص مما شكل خطراً علي الأهالي وزراعتهم، وذلك بسبب قيام بعض الأهالي بسرقة مياهها، عن طريق حفر فحول مسحورة بجوار البرانخ وغيرها. أو عمل برانخ غير مقررة من الحكومة لري مزروعاتهم فقط. ولمقاومة تلك الحالة قامت الحكومة بتعيين الغفر للترعة المذكورة، وقسمت الترعة من أولها إلي أخرها علي دركات الغفر، لمنع الأهالي من إقامة تلك الفحور المسحورة أو البرانخ، وكذلك سدها أو إغلاقها إن وجدت وإطلاع الحكومة بما يستجد منها، وكذلك ضبط الأفراد المخالفين لقرارات الحكومة، تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة[١٢٩].

في الوقت نفسه، استخدمت الحكومة الغفر أيضاً للمحافظة علي ضمان عدم نقص مياه ترعة المحمودية، مما عرض مياهها إلي الملوحة. وكانت الحكومة عملت علي تركيب وابورين من نوع "كومبيل" بقوة ٢٠ حصان، وأربع طلومبات تبلغ فتحة تدفق المياه منها حوالي ٤٠ سنتيمتر، وذلك لضخ المياه من خلالها من ترعة المحمودية إلي ترعة "الفرخة" والعكس، وذلك لضمان عدم نقص المياه وعدم تعرضها للملوحة[١٣٠].

ومع ذلك لم تأتي تلك الوابورات بالثمرة المرجوة منها في الحفاظ علي عدم ملوحة المياه بالترعة المذكورة. وذلك بسبب الوابورات الخاصة والمملوكة للأفراد، والتي تضاهي قوتها قوة وابورات العطف أو الحكومة. حيث قامت تلك الوابورات الخاصة برفع المياه والاستيلاء عليها قبل أن تصل المياه إلي الإسكندرية، وري أراضيهم

---

(١٢٨) نفسه, سجلات صادر الأقاليم البحرية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٩/٧, جواب بختم الوكيل إلي مديرية القليوبية, بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٥ه- ٩ يونيو ١٨٦٨م, ص١١٨.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم١١٩, ملف ترعة المحمودية, دفتر رقم ١٩٠٨ أوامر, وثيقة رقم ١٥٣, أمر كريم إلي ديوان الأشغال, بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٨٧ه- ١ فبراير ١٨٧١م, ص ١٤٩.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم , سجل مسلسل رقم ل/١/٣١/ ٣١, جواب بختم سعادة الوكيل إلي ديوان المرور، بتاريخ ١٠ محرم ١٢٨٩ه- ٢٠ مارس ١٨٧٢م, ص١٤٦.

الزراعية علي جانبي الترعة، مما عرض نقص المياه بها إلي الملوحة. ولعلاج ذلك قامت الحكومة بتعيين الغفر أيضاً للمرور علي كينار الترعة من الجانبين، لملاحظة ومراقبة ما تأخذه وترفعه تلك الوابورات والسواقي من مياه بالقدر اللازم فقط لري المزروعات، وذلك حتى تتحسن حالة المياه وتكون صالحة لشرب أهالي الإسكندرية[١٣١]. وهكذا كان للغفر دوراً بارزاً وهاماً في مراقبة وحفظ جسور النيل، وعدم العبث بأتربتها، وتوفير المياه اللازمة والصالحة لسقيا الأهالي والمزروعات علي حد سواء، مما أنعكس أثرة بالإيجاب علي الزراعة وصحة السكان.

واهتمت الحكومة أيضاً بالسباخ – السماد البلدي- الخاص بالأراضي الزراعية. حيث حرصت الحكومة علي تأمين تلال السباخ بالغفر، لحماية المزارعين من خطر سقوط تلك التلال عليهم واصابتهم. فقد حدث أن: شخص مزارع من ناحية "ميت راضي" التابعة لمديرية الشرقية، كان يأخذ سباخ لزراعته من تل قريب من بنها. فوقع عليه جرف فحيرة، مما أدي إلي وفاته. وكان أهالي مديريات بحري، اعتادوا علي الحصول علي السباخ من التل المذكور. فرأت الحكومة ضرورة تعيين غفر لهذا التل، لمنع تلك الحوادث. وعهدت إلي الغفر بحراسته، وألا يسمحوا إلا للمزارعين أو الرجال الأشداء فقط، من الحصول علي السباخ، حتي لا يكونوا عرضة لخطر سقوط بعض أجزاء من السباخ عليهم، مما يعرضهم لخطر الإصابة[١٣٢]. وذلك محافظة علي أرواح الفلاحين من الأهالي.

ولم تقتصر وظائف الغفر علي حفظ ومراقبة جسور النيل والترع وتلال السباخ وتوفير المياه فقط. بل قام الغفر بجهود ضخمة في تأمين المزارعين وإنتاجهم الزراعي وأدواته من اعتداء اللصوص عليها. حيث شرع بعض المزارعين في إنشاء عدة "عزب" ببعض الأراضي، بقصد الإقامة فيها هم وغيرهم من العائلات. وهذه العزب مقامة في مناطق زراعية بعيدة عن مناطق العمران أو التجمعات السكانية القروية، مما عرضها إلي اعتداء اللصوص عليها لسرقة ما بها من محاصيل وحيوانات الفلاحين[١٣٣]. ولعدم قدرة سكان هذه العزب علي مقاومة اللصوص، قامت الحكومة بتنظيم إنشاء تلك العزب وتعيين الغفر اللازم، لحفظ محاصيل ومواشي الفلاحين، وتحقيق الأمن والراحة لهم، والتي سلبها منهم اللصوص[١٣٤]. ولا شك أن تعيين الغفر

([١٣١]) نفسه, ,سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١١, جواب بختم الناظر إلي مديرية البحيرة, بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٩٤هـ- ٨ إبريل ١٨٧٧م, ص ١٩٤.

([١٣٢]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢, خطاب وارد الداخلية إلي مجلس الأحكام، بتاريخ ٨ جماد ثان ١٢٨٢هـ- ٢٩ أكتوبر ١٨٦٥م, ص٧٢.

([١٣٣]) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء نظارة الداخلية, محفظة رقم: ١٢ / أ, ملف رقم ٦٨, مذكرة مقدمة من مديريات الوجه القبلي والبحري إلي نظارة الداخلية, بتاريخ ٤ محرم ١٢٩٨هـ- ٧ ديسمبر ١٨٨٠م,

([١٣٤]) الوقائع المصرية، العدد رقم ٨٦٣، صورة منشور صادر من نظارة الداخلية إلي كافة جهات الإدارة , بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٩٧هـ- ١١ مارس ١٨٨٠م.

لتلك العزب أنعكس أثره علي استقرار هؤلاء المزارعين وزيادة انتاجهم الزراعي، وحفظ محاصيلهم وحيواناتهم من اعتداء اللصوص عليها.

وهكذا قام الغفر بدور هام في المحافظة علي النشاط الزراعي في البلاد، وذلك بالمحافظة علي جسور النيل والترع، وحفظ وتوفير المياه الصالحة للزراعة وسقيا الأهالي، وهو المصدر الأول للزراعة، وكذلك حفظ غلال ومحاصيل وحيوانات الفلاحين، وتأمين تلال السباخ اللازمة للأراضي الزراعية. ولذلك كان الاعتماد علي الغفر لتأمين النشاط الزراعي والمائي بالبلاد، لضرورة فرضتها ظروف وواقع المجتمع والبيئة في تلك الفترة.

ب- الغفر والنشاط الصناعي والحرفي بالبلاد:

اهتمت الحكومة بتأمين النشاط الصناعي لها والحرفي في البلاد. فقامت علي سبيل المثال: بتعيين الغفر اللازم لتأمين وحراسة فابريقة- مصنع- فرقاص التابعة لمديرية المنيا. وقد نجح الغفر في تأمين تلك المنشأة الصناعية من اعتداء اللصوص عليها بقصد سرقتها، وقد لقي بعض الغفر مصرعهم أثناء تصديهم لبعض محاولات اللصوص[١٣٥].

كما قام الغفر بتأمين وحراسة طواحين الغلال التي تعمل بمديرية بني سويف، من اعتداء اللصوص عليها لسرقة ما بها من غلال. وقد طالب الغفر الموكلين بحراستها، الحكومة بضرورة عمل وتركيب أبواب لتلك الطواحين، حتي يسهل تأمينها، وقد استجابت الحكومة لمقترح الغفر، وطالبت أصحاب الطواحين بعمل وتركيب أبواب لها، وتسليم مفاتيحها إلي الغفر[١٣٦].

ومن ناحية أخري، اهتمت الحكومة بالحفاظ علي إنتاج مصلحة الملاحة، من صنف الملح –المصلح- اللازم للأهالي، وذلك باستخراجه من الحواجز والملاحات، التي تحتوي علي هذا الصنف. وقد استخدمت الحكومة الغفر لتأمين وحراسة تلك الملاحات والحواجز من التعدي عليها وسرقتها، وقد عُرف هؤلاء الغفر باسم: "غفر الملاحات"[١٣٧]. وقد تناقصت ايرادات مصلحة الملاحة تناقصاً ملحوظاً، وذلك بسبب اعتماد الأهالي علي الملح البراني- المستورد- والذي يتعامل فيه التجار الأجانب وغيرهم، مما أضر بمصلحة الحكومة، رغم ثبوت ضرر الملح البراني بالصحة[١٣٨].

---

(١٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ٧, جواب بختم الناظر إلي مديرية اسنا, بتاريخ ١٢ صفر١٢٩٣ه- ٩ مارس ١٨٧٦م, ص١٥٤.

(١٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣/ ١٣, وثيقة رقم ١١٠, خطاب من المعية إلي مديرية بني سويف, بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٧٩ه- ١٢ سبتمبر ١٨٦٢م, ص ٢٩.

(١٣٧) نفسه, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٤٥, أمر كريم إلي الداخلية، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٨٨ه- ٢٩ أغسطس ١٨٧١م, ص ٣٦.

(١٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨ /١, جواب بختم الناظر إلي المالية، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٨٥ه- ٢ فبراير ١٨٦٩م, ص٦٣.

ولذا طالبت الحكومة غفر الملاحات بضبط المصلح –الملح- البراني، في كافة جهات المديريات القبلية والبحرية. وعملت الحكومة علي التخلص منه، بدفنه في الحفر والفحاير، وعينت الغفر لحراسة تلك الحفر، حتي لا يتم استخراجه وتداوله مرة أخري. وحذرت الحكومة الغفر من أي إهمال أو تقصير في حراسة الملح المدفون، بالعقاب والمحاكمة(١٣٩). في الوقت نفسه، شجعت الغفر علي الاجتهاد في ضبط الملح البراني بصرف المكافآت لهم(١٤٠).

ومن ناحية أخري، اهتمت الحكومة بتأمين أصحاب الحرف والحفاظ علي منتجاتهم الصناعية. فقامت علي سبيل المثال: بتأمين طوائف " الجبارة" ، الذين يعملون بحرفة حرق وصناعة الجير. وذلك عن طريق تعيين الغفر اللازم لها وتعيين شيخاً لغفر الجبارة. وقد نجح هؤلاء الغفر إلي حد بعيد في تأمين قمائن الجبارة من اعتداء اللصوص الليلي عليها، وقد لقي أحد الغفر مصرعه علي يد أحد اللصوص، الذي أصابه بطلق ناري أثناء محاولته سرقة الجبارة(١٤١).

ومن ناحية أخري، قام الغفر بدور هام في المحافظة علي أرزاق الصيادين المصريين من التعدي عليها من الصيادين الأجانب. حيث نظرت الحكومة في الشكوى المقدمة من حوالي ١٢ صياداً للسمك ببحيرة أدكو، يتظلمون فيها من الصيادين الأجانب- الأروام – الذين قاموا بسد البحيرة المذكورة بالبوص والأخشاب لحجز الأسماك لصالحهم. وبمراجعة شروط التزام البحيرة، تبين للحكومة عدم أحقية الصيادين الأجانب في سد البحيرة. وبناءً علي ذلك قامت الحكومة بتعيين الغفر لتلك البحيرة، لمنع الأجانب من سد البحيرة، والعمل علي إزالة الأخشاب والبوص متي وجدت، وذلك للحفاظ علي حقوق الصيادين المصريين في الصيد في البحيرة(١٤٢).

ومن ناحية أخري، تصدي الغفر لمحاولات صيادين بحيرة المنزلة، من سرقة المياه العذبة من الحيضان والأحواض الواقعة بطول القنال، والتي تستخدم في توفير المياه العذبة للأنفار الشغالة أو العاملين بالجهات الممتدة من الإسماعيلية إلي بور سعيد. فقد تضررت شركة قناة السويس من سرقة الصيادين لتلك المياه من الأحواض، مما أدي إلي تناقصها. ولمنع هذه الاعتداءات علي مياه الشركة، قامت الحكومة بتعيين الغفر

---

(١٣٩) نفسه, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/ ٣١ / ٦ / ١٠, جواب بختم سعادة الوكيل إلي مديرية الجيزة, بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٩٦ه- ٢٠ مايو ١٨٧٩م, ص٥٢.

(١٤٠)دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل رقم س/١/ ٣ / ٢٣, جواب بختم مهردار خديو إلي الداخلية، بتاريخ ١٢ جماد ثان ١٢٨٨ه- ٢٩ أغسطس ١٨٧١م, ص٤٤.

(١٤١) دار الوثائق القومية: ضبطية مصر، سجلات وارد الدواوين والفروع ، سجل مسلسل رقم ل/٢/٣٤/٦٩، خطاب وارد عموم الداخلية إلى ضبطية مصر، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٩١ه- ٨ يوليو ١٨٧٤م, ص٦٦.

(١٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم, سجل رقم ل/١٢/٣١/ ٧, جواب بختم الناظر إلي مديرية الجيزة، بتاريخ ٨ ربيع اول ١٢٨٨ه- ٢٨ مايو ١٨٧١م, ص١٩٤.

لحراسة تلك الأحواض، لمنع سرقة الصيادين والقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة[١٤٣].

وهكذا استخدمت الحكومة الغفر في الحفاظ علي الكثير من النشاط الصناعي والحرفي بالبلاد. فأمنت عن طريق الغفر مصانعها وورشها وطواحينها وملاحاتها، كما حافظت علي أرزاق أصحاب الحرف ومنعت التعدي عليها. كما حافظت عن طريق الغفر علي الصحة العامة للسكان، من خلال ضبط المواد الضارة بالصحة، والعمل علي الحد منها وعدم انتشارها وتداولها بين أيدي الأهالي.

ج- الغفر والنشاط التجاري في البلاد:

قام الغفر بجهود كبيرة في مجال تأمين النشاط التجاري للتجار، وذلك عن طريق تأمين التجار وطرق تجارتهم وحفظ بضائعهم. فقامت الحكومة علي سبيل المثال: بتأمين طرق الواحات التي تعبر من خلالها الكثير من البضائع والسلع، وذلك بتعيين الغفر وتسليحهم بالسلاح، لقرب تلك الطرق والممرات من الجبال، وذلك لضمان عدم تعرض التجار لاعتداء اللصوص وقطاع الطرق عليهم[١٤٤]. إذ دأب أو أعتاد اللصوص- الفلانية- علي سرقة مواشي وحيوانات التجار وخاصة في فصل الربيع. وقد استخدمت الحكومة غفر من عربان الجهيمة والعمايم بمديرية أسيوط، لحفظ وحراسة مواشي وحيوانات التجار وخاصة في هذا الفصل من العام، حيث يقوم التجار بجلب المواشي من تلك المناطق، لبيعها في أسواق القاهرة وغيرها[١٤٥]. كما قام الغفر أيضاً بتأمين نقل بالات القطن التي يعمل بها تجار الزقازيق، عبر خطوط السكك الحديدية، ومنع اللصوص من قطع الحبال المربوط بها تلك البالات وإسقاطها من فوق العربات، في جهات أبي حمص وكفر الدوار ودمنهور[١٤٦]،وغيرها.

ولم تقتصر استخدامات الغفر عند هذا الحد. فاهتمت الحكومة بحفظ المحلات والدكاكين التجارية، وخاصة في المناطق التي يكثر بها اللصوص، وذلك بتعيين الغفر الميري لحفظها. فلكثرة وانتشار اللصوص الأجانب بمدينة بور سعيد. قامت الحكومة بتعيين الغفر لحراسة دكاكين أهالي المدينة الواقعة علي أطرافها، وقد نجح الغفر في التصدي لكثير من اللصوص والقبض عليهم ومنعهم من ارتكاب السرقات[١٤٧]. أما الدكاكين والمحلات التجارية الواقعة وسط الشوارع والحارات، فهي محفوظة بواسطة

([١٤٣]) نفسه, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٥/ ١, جواب بختم سعادة الوكيل إلي المالية، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٨٢ه- ١٢ يونيو ١٨٦٥م, ص١٧.

([١٤٤]) نفسه, سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ٨, جواب بختم سعادة الوكيل إلي تفتيش عموم الأقاليم، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٤ه- ١٤ ديسمبر ١٨٦٧م, ص٦٧.

([١٤٥]) نفسه, سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم, سجل مسلسل رقم ل/١٢/٣١/ ٤, جواب بختم الوكيل إلي ديوان عموم التفتيش، بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٤ه- ١٠ فبراير ١٨٦٨م, ص٦٧.

([١٤٦]) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم٤٧, ملف ٦ سكة حديد, أمر كريم إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ١٥ سبتمبر ١٨٦٥م, ص٣٦.

([١٤٧]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/٢١/٧٦ , خطاب وارد من محافظ القنال إسماعيل صبري, بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٨٦ه- ١٠ مارس١٨٧٠م, ص٤٦.

غفر الدركات، لوقوعها في مناطق نفوذ دركهم(١٤٨). كما قام الغفر بتأمين وحراسة محلات تجار البطيخ وتجار الخضروات وغيرهم بالإسكندرية من السرقات(١٤٩).

ومن ناحية أخري، عمل الغفر علي تأمين الأهالي أو السكان من بعض أنواع السلع التي تشكل خطراً علس سلامتهم، مثل: صنف الغاز الوارد بكثرة إلي مدينة الإسكندرية، والذي يُنقل ويُباع إلي مختلف مدن وأقاليم مصر. فأمرت الحكومة بتخصيص محلات للغاز بعيداً عن مساكن الأهالي. وقامت بتعيين الغفر لحراسة تلك المخازن والمحلات، لضمان عدم تسرب النيران اليها، مما يودي إلي حدوث الحرائق التي تضر بمصالح السكان. وحذرت في الوقت نفسه، الغفراء المكلفين بأعمال الحفظ والتأمين أنه: في حال حدوث أي خطأ ينتج عنه اشتعال الحرائق فيكون الجزاء والعقاب علي الخفراء وأصحاب المحلات والمخازن معاً(١٥٠).

ولكثرة المحلات التجارية المنتشرة في كل مكان سواء في الأقاليم القبلية أو البحرية والتابعة لأبناء البلاد. عهدت الحكومة إلي التجار أنفسهم إذا رغبوا في حفظ محلاتهم التجارية، بتعيين غفر خصوصي علي نفقاتهم الخاصة. وذلك دون الاعتماد علي غفر الدركات الواقع بها محلاتهم ودكاكينهم التجارية. وقد رفضت الحكومة علي سبيل المثال: بعض الطلبات المقدمة من بعض التجار بتعيين غفر عمومي أو حكومي لمحلاتهم، بحجة أن لائحة تنظيم عمل الغفر لا تقبل أشتراك الغفر الحكومي مع الغفر الخصوصي مدفوع الأجر من الأفراد، وأن الإجراءات الخاصة بالتجارة شأن يخص التجار فقط.(١٥١). وذلك بسبب كثرة المحلات التجارية في جميع أنحاء البلاد، مما يتطلب من الحكومة إذا وافقت علي طلبات التجار، تعيين عدد ضخم من الغفر لكل المحلات التجارية. فأوكلت هذا الأمر إلي التجار أنفسهم، بتعيين الغفر وسداد أجرتهم ورواتبهم متي إذا رغبوا في ذلك.

كما رفضت الحكومة أيضاً الطلبات المقدمة من التجار الأجانب المقيمين بالمديريات المصرية، تعيين غفر عمومي أو حكومي لحفظ وحراسة محلاتهم التجارية عند غيابهم وسفرهم إلي بلادهم. وتعللت الحكومة في رفضها بأن: "الأمن العمومي محفوظ عموماً بواسطة غفر الدركات، وأن حفظ تلك المحلات بعينها أمر خاص بالتجار الأجانب، ولا دخل للحكومة فيه". وطالبتهم في حال إذا رغبوا في حراسة بضائعهم بتعيين غفر

---

(١٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨/ ١, خطاب صادر الداخلية إلي ضبطية مصر، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٥ه- ٢ مارس ١٨٦٩م, ص٥٥.

(١٤٩) نفسه, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٤/٣١/ ٤, جواب بختم الوكيل إلي مجلس الأحكام, بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٨٣ه- ١ مايو ١٨٦٧م, ص١٤٦.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين, سجل رقم س/٢/١١/ ٩, جواب بختم سعادة المستشار إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٠ه- ٢٠ ديسمبر ١٨٧٣م, ص١١٤.

(١٥١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ٢, جواب بختم الناظر إلي عموم بحري، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩١ه- ٢١ إبريل ١٨٧٤م, ص ١٣٢.

خصوصي من طرفهم وعلي نفقاتهم الخاصة[١٥٢]. وقد قام علي سبيل المثال: الخواجة" هوستين"-Hostin - التاجر بتعيين غفر خصوصي لمحلاته علي نفقته الخاصة [١٥٣]. واهتمت الحكومة أيضاً بتأمين البضائع الواردة من الخارج عبر الشركات الأجنبية، فقامت بتعيين الغفر اللازم لحفظ البضائع الواردة للشركة-القومبانية- النمساوية[١٥٤].

ومن ناحية أخري، قام الغفر بدور هام في مجال مقاومة تهريب البضائع والسلع الممنوع دخولها إلي البلاد من الموانئ والجمارك والحدود المصرية. فكان تعيين الغفر وخاصة البرابرة بالجمارك المصرية، يهدف إلي منع تهريب البضائع إلي داخل البلاد مثل: الحشيش والبارود والدخان[١٥٥]. وكذلك حفظ وحراسة بضائع التجار علي أرصفة الجمارك[١٥٦]. وكذلك قيام الغفر بمنع تسلل أو هروب الأفراد من داخل البلاد إلي الخارج، أو تسلل بعض الأجانب وغيرهم إلي داخل البلاد بصورة غير شرعية أو قانونية، وبدون علم الحكومة، وخاصة في المينا الشرقية، والعمل علي القبض عليهم[١٥٧]. كما كان تعيين الغفر بالجمارك يهدف أيضاً إلي منع تهريب المأكولات والمشروبات، وخاصة من جمرك السويس[١٥٨].

وقد نجح غفر الجمارك في ضبط الكثير من المهربات. فقام الغفر بجمرك دمياط بضبط دخان من النوع الممنوع دخوله للبلاد، كان وارد علي خمسة مراكب انجليزية ويونانية، وقد تم مصادرته لصالح الحكومة[١٥٩]. كما قام الغفر أيضاً علي سبيل المثال:

([١٥٢]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين, سجل مسلسل رقم س/١١/٢/ ٧, جواب بختم المستشار إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٩٠ه- ٢٩ سبتمبر ١٨٧٣م, ص١٥٣.

([١٥٣]) الوطن, العدد رقم ٢٤١, السنة الخامسة، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٩ه- ١٥يوليو ١٨٨٢م.

([١٥٤]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١١/١٠/١، جواب بختم المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٣ه- ٧ يوليو ١٨٦٦م, ص٥٦.

([١٥٥]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٣٩, أمر بختم دولتلو توفيق باشا إلي الداخلية، بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٦ه- ١٩ يونيو ١٨٦٩م, ص١٤١.

([١٥٦]) نفسه, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٢٨, وثيقة رقم ٩٨, أمر كريم إلي المالية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٢هـ ١١ نوفمبر ١٨٦٦م، ص١١٤.

([١٥٧]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر جهات الإسكندرية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/١٠/١, جواب بختم الناظر إلي ضبطية الإسكندرية, بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٨٣هـ ١٤ سبتمبر ١٨٦٦م, ص٢٨.

([١٥٨]) نفسه, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل مسلسل رقم ل/٣١/٥/ ١٠, جواب بختم الوكيل إلي ديوان المالية، بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٨٣ه- ١٣ يوليو ١٨٦٦م, ص٣١.

([١٥٩]) نفسه, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣٠, جواب بختم الناظر إلى محافظة دمياط، بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٢٩٦ه- ١٣ نوفمبر ١٨٧٩م, ص٣٠.

بضبط ٥٨٠ أقة بارود مهرب من أرصفة المحمودية، وضبط كذلك ٧٥ بالة دخان مهرب داخل عنبر سفينة مشحونة حطب، وقد اشتبه بها الغفر، وبعد تفتيشها تم ضبط ما بها[١٦٠]. كما قام الغفر كذلك بضبط ١١٥ أقة حشيش مهربة[١٦١]. ولم تتوقف مجهودات الغفر عند هذا الحد. فقام الغفر بالترصد للقوافل التي تقوم بتهريب البضائع عبر الطرق المؤدية من السويس إلي الإسماعيلية، وقد نجح الغفر في ضبط الكثير من حمولتها[١٦٢].

وقد تعرض الكثير من الغفر في سبيل القبض علي المهربين إلي فقد حياتهم. حيث تعرض علي سبيل المثال: الغفير المدعو "جميل" إلي القتل بالرصاص، علي أيدي بعض مهربي الدخان من الأجانب، أثناء محاولته القبض عليهم والقيام بواجبه الوظيفي المكلف به[١٦٣].

وهكذا قام الغفر بدور هام في تأمين النشاط التجاري في البلاد، وذلك من خلال قيامهم بحراسة طرق التجارة والمحافظة علي بضائع التجار ومحلاتهم التجارية، وكذلك مقاومة عمليات تهريب البضائع إلي داخل البلاد. مما أنعكس بالتأكيد علي رواج التجارة، وحفظ إيرادات البلاد من العوائد أو الرسوم المفروضة علي تلك البضائع، من خلال مقاومة عمليات التهريب لها.

ولم تقتصر جهود واستخدامات الغفر عند هذا الحد. فقام الغفر بتأمين **الملاحة النهرية**. وذلك لتعدد حوادث نهب وسلب وقتل بعض ركاب المراكب المارة علي سبيل المثال بترعة الإسماعيلية. فقامت الحكومة لمعالجة تلك الاعتداءات بتعيين غفر من قبائل الشرقية والسويس، لتأمين المراكب في تلك الترعة المذكورة[١٦٤]. كما بذل الغفر جهود ضخمة من أجل العمل علي عدم نقص مياه ترعة المحمودية، لضمان وفرة المياه اللازمة بها لسير حركة المراكب. فقام الغفر بمراقبة مياه الترعة وسد الفحور المسحورة، التي قام بحفرها بعض المزارعين، وكذلك سد البرانخ الغير مقررة من الحكومة، وذلك لضمان عدم نقص المياه وضمان سير حركة المراكب وعدم تعطيل الملاحة بها[١٦٥].

---

(١٦٠) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية, محفظة رقم٥, ملف رقم ٥ جمارك, الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨ه- ٤ مايو ١٨٧١م.

(١٦١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩ه- ٢٣ يوليو ١٨٧٢م.

(١٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٣٢ / ١٠, خطاب وارد من محافظة القنال إلي الداخلية, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩٠هـ- ٨ ديسمبر ١٨٧٣م, ص١٢.

(١٦٣) التجارة , العدد ٩٢, بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٩٥ه- ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨م.

(١٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات وارد الدواوين, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٢٥/ ٢١، خطاب وارد من المعية السنية إلي الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٤ه- ١٨ يوليو ١٨٦٧م, ص٣٣.

(١٦٥) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١, جواب بختم الناظر إلي مديرية البحيرة، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٨٧ه- ١ فبراير ١٨٧١م, ص٦٦.

ولم تقتصر جهود الغفر ووظائفهم علي تأمين الملاحة النهرية وقوافل التجار وغيرها فقط. بل عمل الغفر أيضاً علي تأمين قوافل الحجاج إلي بيت الله الحرام. وذلك بداية من تأمينهم من محطة مصر بمنع تعدي اللصوص عليهم بسرقة أموالهم وأمتعتهم، في المنطقة المخصصة لإقامة الحجاج بها في الجهة الكائنة غربي الساقية المجاورة لمحطة مصر[١٦٦]. كما قام الغفر أيضاً بتأمين جسر السكة المؤدي إلي السويس، وقام الغفر بحماية الحجاج من تعدي اللصوص عليهم داخل دركاتهم[١٦٧]. كما لعب الغفر دوراً هاماً عند عودة الحجاج إلي الديار المصرية. وذلك عن طريق حجر هؤلاء داخل المحاجر –المراكز- الصحية، للتأكد من سلامة الحجاج من الأوبئة والأمراض، وذلك لمدة ١٥ يوماً، وقيام الغفر بحراسة تلك المحاجر فلا يسمح بخروج أحد إلا بعد المدة المحددة، وذلك لمنع انتشار العدوي أو الأوبئة إلي داخل البلاد، حفاظاً علي الصحة العامة للسكان[١٦٨]. وهكذا قام الغفر بتأمين قوافل الحجاج حال ذهابهم وحال عودتهم، ولعبوا بذلك دوراً هاماً في حياة الأهالي وصحتهم.

رابعاً: الاهتمام بشئون الغفر:

اهتمت الحكومة بأجرة ورواتب الغفر وعملت علي توفيرها. وقد اختلفت أجرة الغفر من مكان إلي أخر ومن مصلحة إلي أخري، حسب طبيعة العمل ومشاقه. فبعض الغفر حصل علي راتبه مباشرة من الحكومة، والبعض الأخر حصل علي راتبه من أفراد أو جهات بعيدة عن الحكومة. وقد اختلفت قيمة ومقدار تلك المرتبات من جهة إلي أخري. فبينما حصل الغفر المعينين لحفظ وحراسة مبني ديوان محافظة الإسكندرية، علي راتب شهري قُدر للفرد الواحد بمبلغ ١٠٠ قرش[١٦٩]. بلغ راتب الغفير المخصص لغفارة مبني مديرية الجيزة مبلغ ٧٥ قرشاً في الشهر[١٧٠]. وقد حصل علي هذا الراتب الغفر المعينين لمحطة الوسطي، حيث بلغ راتب الفرد منهم مبلغ ٧٥ قرشاً في الشهر[١٧١].

([١٦٦]) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع , سجل مسلسل رقم ل/٣٤/٢/ ٩٤, خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية, بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٧ه- ٤ أغسطس ١٨٧٠م, ص٣٣.

([١٦٧]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣/ ١٥, جواب بختم مهردار خديو إلي محافظة مصر, بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٨١ه- ١٣ أكتوبر ١٨٦٤م, ص٧٧.

([١٦٨]) نفسه, سجلات صادر الإفادات للدواوين بقلم عربي, سجل مسلسل رقم س/١/٦٦/ ٢٣, جواب بختم مهردار خديو إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٢ه- ٢٨ نوفمبر ١٨٦٥م, ص١٤٥.

([١٦٩]) نفسه, سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات, سجل رقم س/١/٤/٣٣, أمر كريم إلي المالية, بشأن ترتيب محافظة الإسكندرية وفروعها، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٨٤ه- ٢٦ يوليو ١٨٦٧م, ص١٦٦.

([١٧٠]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٩، قرار صادر بشأن ترتيب مديرية الجيزة إلي المالية, بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٨٣ه- ١١ يوليو ١٨٦٦م, ص٤٩.

([١٧١]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم

ومن ناحية أخري، اختلفت رواتب الغفر الحكوميين في المصلحة الواحدة ذاتها. فبينما حصل غفراء جمرك دمياط علي راتب شهري يُقدر بمبلغ ٧٥ قرشاً للفرد الواحد. حصل غفير جمرك الإسكندرية علي راتب شهري يُقدر بمبلغ ١٥٠ قرشاً[١٧٢]. وهو ضعف راتب غفير دمياط، ويبدو ذلك بسبب كثرة أشغال الغفر بجمرك الإسكندرية، عن جمرك دمياط وباقي مراكز الجمارك بسواحل مصر.

ومن ناحية أخري، عملت الحكومة علي زيادة رواتب الغفر المعينين بمناطق نائية ببعض مصالح الحكومة. فعملت علي زيادة رواتب الغفر المعينين لحراسة فنارات الحكومة، وذلك لبعدها عن مناطق العمران. وقد حصل غفير فنار العمايدة علي سبيل المثال: علي راتب شهري قُدر بمبلغ ٢٠٠ قرش[١٧٣]. وهو يعد أعلي رواتب الأنفار من الغفر. وقد استخدمت الحكومة بعض الغفر المؤقتين – ظهورات- لحفظ وصيانة بعض متعلقات المباني الحكومية بعد هدمها. وقد حصل الغفير المؤقت علي راتب أو أجرة شهرية من الحكومة تُقدر بمبلغ ١٠٠ قرش[١٧٤]. والملاحظ أن كافة هذه الرواتب كانت تسددها الحكومة مباشرة إلي الغفر، أي أنها مدرجة بميزانيات المصالح والدواوين وغيرها من الجهات الحكومية.

ومن ناجية أخري، كانت بعض رواتب الغفر يتم تحصيلها من الأهالي أو المنتفعين بخدماتهم. وقد اهتمت الحكومة بجمع وتحصيل تلك الأجور من أصحابها، في شكل ضرائب يتم سدادها إلي الغفر. وقامت الحكومة بتنظيم جمع تلك الضرائب، عن طريق قيد وتسجيل الأفراد المرتب والواجب عليهم دفع أجرة الغفر، وذلك في دفاتر خاصة، لتحدد من خلالها الأفراد الذين يجب عليهم سداد ضريبة وأجرة الغفر[١٧٥].

وقد تعدد دافعي تلك الضرائب. فكانت أولي هذه الرواتب الغير مباشرة التي تحملها الأهالي. كانت تجمع من أهالي البلاد الزراعية، وذلك نظراً لقيام الغفر بحفظ مساكنهم وحقولهم الزراعية وحيواناتهم، من تعدي اللصوص عليها. وقد تتطلب ذلك تعيين عدد كبير من الغفر لحراسة تلك القري الزراعية في كافة مديريات قبلي وبحري، مما تعجز

ل/١/٣١/ ٤١, جواب بختم سعادة الناظر إلي مصلحة المرور، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٩٢ه- ٢٠ مارس ١٨٧٥م, ص٢٨.

([١٧٢])دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب مصلحة الجمارك, بتاريخ ٤ جماد اول ١٢٨٢هـ- ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م, ص٣٤.

([١٧٣]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل رقم ل/١/٣١/ ٣٤, جواب بختم رئيس مجلس المحاسبة إلي ديوان المالية, بتاريخ ٢٢ جماد أول ١٢٩٠ه- ١٨ يوليو ١٨٧٣م, ص٢٠.

([١٧٤]) نفسه, سجلات صادر جهات دواوين المحروسة, سجل مسلسل رقم ل/٥/٣١/ ١, جواب بختم سعادة الوكيل إلي محافظة المحروسة, بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٢ه- ٢٨ يونيو ١٨٦٥م, ص٢٠.

([١٧٥]) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع , سجل رقم ل/٩٧/٣٤/٢, جواب وارد من الداخلية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٥هـ- ٤ مارس ١٨٦٩م, ص٨٣.

عنه الحكومة[١٧٦]. فرأت الحكومة مع هذا العدد الضخم التي تحتاجه تلك البلاد من غفراء، أن تقوم كل مديرية بتحصيل أجرة الغفر من الأهالي، بتكليف أحد المعاونين بذلك، وتسليم تلك الأموال إلي الغفر وشيخهم في محل دركاتهم[١٧٧]. كما تكفل أيضاً التجار وأصحاب القوافل المترددين من وإلي الواحات، بأجرة الغفر المعينين لحراسة الطرق القريبة من الجبال، والتي يكثر بها اللصوص، وذلك باعتبار ٢٠ قرشاً عن حمل كل جمل من البضائع[١٧٨].

ولم يكن أهالي القري الزراعية والتجار هم كل دافعي ضرائب الغفر. فكان الأهالي التي تمر بهم أسلاك التلغرافات ومكاتب البريد-البوستة- يدفعون أيضاً أجرة الغفر المرتبين لحراسة أسلاك وأخشاب ومراكز التلغرافات، ومكاتب ورجال البريد. ولكن الحكومة قامت في وقت ما بإلغاء هذه الضريبة المفروضة علي الأهالي، إذ رأت أن منفعة مصلحة التلغراف والبريد عائد عليهما فقط. وقد طالبت الحكومة المصلحتين بسداد أجرة ومرتبات الغفر المرتبين لهما[١٧٩].

ولقلة وضعف الأجرة المرتبة إلي بعض الغفر، والذين كانوا يتقاضون مبلغ ٧٥ قرشاً في الشهر، لجأ بعضهم إلي الاشتغال بحرف ومهن أخري، لتحسين أحوالهم المعيشية، فاشتغل بعضهم كشيالين في شحن وتفريغ البضائع ببعض محطات السكة الحديد[١٨٠].كما كان تأخر الأهالي عن سداد مرتباتهم سبباً في تعثر وسوء أحوالهم المعيشية. فترتب علي ذلك ترك بعض الغفر محل دركاتهم قبل طلوع الشمس، وذلك لذهابهم للاشتغال ببعض الحرف الأخرى. فنتج عن ذلك وقوع بعض حوادث السرقات في المحلات التي تقع داخل نطاق الدرك. ولذلك طالبت الحكومة الأهالي وأصحاب المحلات بسرعة سداد أجرة الغفر المقررة في موعدها، لرفع المشقة والمعاناة عن كواهل الغفر، وعدم ذهابهم لتحصيل أرزاقهم في أماكن وحرف أخري[١٨١]. ضماناً

([١٧٦]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥٣.

([١٧٧])دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /١/٨, جواب صادر من الداخلية إلي تفتيش عموم الأقاليم, بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٨٥ه- ٤ إبريل ١٨٦٩م, ص ١٢٥.

([١٧٨]) نفسه، سجلات صادر الأقاليم القبلية, سجل مسلسل رقم ل/٦/٣١/ ٨, جواب بختم الوكيل إلي تفتيش عموم الأقاليم, بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٤ه- ١٤ ديسمبر ١٨٦٧م, ص٦٧.

([١٧٩]) الجوائب, العدد رقم ١٠٣٦, السنة الحادية والعشرون, بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٨ه- ٧ يناير ١٨٨١م, ص٦.

([١٨٠]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/ ٣٧, جواب بختم الناظر إلي مصلحة المرور، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩١ه- ٥ إبريل ١٨٧٤م, ص٣٤.

([١٨١]) نفسه, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة , سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨/ ٢, جواب صادر من الداخلية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٧ه- ٢٠ نوفمبر ١٨٧٠م, ص٣٩.

لاستمرار حفظ الدركات وتأمينها.

والملاحظ أن هؤلاء الغفر المعينين في المصالح والإدارات الحكومية والدركات والبلاد الزراعية والحدود، كل هؤلاء يتبعون الحكومة أي "غفر عمومي" أو ميري، وبعضهم كان يتقاضى راتبه مباشرة من الحكومة، والبعض الأخر كان يتقاضى راتبه من العوائد والضرائب المفروضة علي بعض الأهالي والمعروفة باسم" ضريبة الغفر". وكانت رواتب الغفر تختلف في قيمتها من مكان إلي أخر، وذلك حسب طبيعة وموقع العمل، كما كان ضعف رواتبهم وتأخرها سبباً في ذهابهم للاشتغال بحرف أخري، وضياع الثمرة المرجوة من وجودهم علي رأس الدركات.

ومن ناحية أخري، اهتمت الحكومة بتوفير وسائل الحماية اللازمة لهم، من خلال تسليحهم بالسلاح ، وذلك لكي يتمكن الغفر من تأدية وظائفهم والقيام بها حسب المطلوب منهم[١٨٢]. وكذلك الدفاع عن أنفسهم عند الحاجة من تعدي اللصوص والأشقياء عليهم[١٨٣]. فرخصت الحكومة إلي كل غفير بحمل بندقية واحدة فقط، يتم صرفها له من طرف الحكومة أو الأسلحة الميرية، وتكون بعهدته وتحت مسئوليته الشخصية[١٨٤]. كما زودت تلك البنادق بالبارود والرصاص اللازم لها، وقررت صرفه من طرف الحكومة، أسوة بما يُصرف لغفر الضبطيات أو مراكز الشرطة[١٨٥].

ولما كان حمل السلاح ممنوع علي الأهالي وغيرهم. قامت الحكومة بمنح شهادات – تذاكر- حكومية مختومة بختم الميري موضح بها أوصاف السلاح الذي يحمله الغفر، وضبط كل من يحمل سلاح بدون تذكرة[١٨٦]. ولذلك لم تصرح الحكومة إلا للغفر بحمل السلاح، وكانت علي سبيل المثال: رفضت طلب مقدم من الخواجة" أندريا باولين"- Andrea Paulin - ، والذي يملك أجزخانة –صيدلية- بناحية سوهاج، من الحصول علي رخصة بندقية أو طبنجة له بغرض الحماية، وعللت الحكومة الرفض بأن حمل السلاح ممنوع وأن الناحية يوجد بها غفر لحفظ الدركات والحراسة[١٨٧].

([١٨٢]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, صورة قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥١.

([١٨٣]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ١٥, وثيقة رقم ٢٨, أمر كريم إلي مديرية الروضة، بتاريخ ٨ صفر ١٢٧٧ه- ٢٦ أغسطس ١٨٦٠م, ص ١١٦.

([١٨٤]) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم ١٢٧, ملف موضوعات مختلفة, أمر كريم إلي ديوان الداخلية, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م.

([١٨٥]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص ٥١.

([١٨٦]) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث, محفظة رقم ١٢٠, ملف رقم ٢, حمل السلاح, دفتر رقم ١٨٩٣ أوامر, وثيقة رقم ٢٧, أمر كريم إلي مديرية أسيوط , بتاريخ ٢٦ محرم١٢٧٧ه- ١٤ أغسطس ١٨٦٠م, ص ١٣٠.

([١٨٧]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الأقاليم, سجل مسلسل رقم ل/٢٧/٢/٣١,

ولم يقتصر اهتمام الحكومة علي صرف السلاح للغفر فقط. بل اهتمت بتدريب الغفر علي حمل السلاح وكيفية استخدامه. فعهدت إلي نظارة الجهادية بتلك المهمة. وخصصت لهم مراكز للتدريب، وصرفت لهم الملابس اللازمة التي تساعدهم علي التدريب، كما قامت بتعيين بعض العساكر والضباط للإشراف علي تدريب الغفر علي استخدام السلاح في تلك المراكز[١٨٨].

وعملت الحكومة علي تنظيم أمور الغفر، وذلك عن طريق منحهم شهادات أو وثائق تثبت شخصيتهم. موضح بها: اسم الغفير وشهرته وصفاته. كما تم تخصيص علامات وشارات محددة، توضع علي ملابسهم يُعرف من خلالها أن حاملها من رجال الغفر وجائز له حمل السلاح[١٨٩]. وهكذا عملت الحكومة علي تسليح الغفر بالسلاح لأداء واجبهم والدفاع عن دركاتهم وأنفسهم، واهتمت بتدريبهم وخصصت لهم العلامات التي تدل علي أنهم من رجال الحفظ والغفر.

ومن ناحية أخري، اهتمت الحكومة بتوفير أماكن لإقامة الغفر بها، وخاصة في الأماكن البعيدة أو ذات الطبيعة الخاصة. فقامت علي سبيل المثال: ببناء سبع حجرات لإقامة الغفر بها بدلاً من الخيام في دركات محافظة العريش[١٩٠]. كما قامت ببناء عدة أكشاك خشبية لإقامة الغفر بجهات الرمل والعجمي وجميع حدود الجمرك بالإسكندرية، بتكلفة بلغت ٩٢٧٣ قرشا[١٩١]. وكذلك قامت بصناعة كشكين من الخشب بجهة الاسبتالية بالإسكندرية، بتكلفة بلغت٢٥٥١ قرشاً[١٩٢]. كما قامت أيضاً: ببناء أربعة غرف من الخشب لإقامة غفر الإسماعيلية بدركاتهم[١٩٣].

واهتمت كذلك ببناء وتوفير الأبنية اللازمة لغفر سواحل البحر الأحمر، وكذلك توفير المياه العذبة اللازمة لهم عن طريق حفر الآبار. ويرجع اهتمام الحكومة بتوفير أماكن

جواب بختم سعادة الناظر إلي مديرية جرجا، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٨ه- ١١ يناير ١٨٧٢م, ص ١٣.

(١٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٢٢/٨, قرار صادر من المجلس الخصوصي إلي المعية، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢ه- ١١ فبراير ١٨٧٥م, ص٢.

(١٨٩) نفسه, سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص٥٢.

(١٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة, سجل مسلسل رقم ل/٣١ /٨/ ٤, جواب بختم الناظر إلي محافظة العريش، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٨٨ه- ٦ نوفمبر ١٨٧١م, ص١٤٤.

(١٩١) نفسه, سجلات وارد المجالس بديوان الداخلية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/ ٣١/ ١٠, قرار وارد من المجلس الخصوصي إلي الداخلية, بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٩ه- ٢٦ مايو ١٨٧٢م, ص١٧.

(١٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين, سجل مسلسل رقم س/١١/٢/ ٥, جواب بختم سعادة المستشار إلي ديوان المالية، بتاريخ ٢٥صفر١٢٨٦هـ- ٦يونيو ١٨٦٩م, ص ٢٦,

(١٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية, سجل مسلسل رقم ل/٣١/٢٤/٨, صورة أمر كريم وارد إلي الداخلية، بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٥ه- ١٧ مارس ١٨٦٩م, ص٣٦.

إقامة للغفر بتلك المناطق، لحمايتهم من الأمطار والهواء وغيرها[١٩٤]. كما وفرت الحكومة لهؤلاء الغفر-غفر السواحل- الخيول والحيوانات اللازمة للانتقال بها عبر الدركات ومناطق الحراسة المخصصة لهم[١٩٥]. وهكذا اهتمت الحكومة بتوفير أماكن لإقامة الغفر في تلك المناطق الساحلية، لحمايتهم من الأمطار وغيرها، للحفاظ علي صحتهم، كما عملت علي توفير المياه العذبة اللازمة لهم، لوقوع دركاتهم في مناطق ذات مياه مالحة، كما وفرت لهم وسائل التنقل المناسبة لهم في دركاتهم.

ولقد واجهت طائفة الغفر الكثير من الصعوبات وتعرضوا إلي الكثير من الأخطار، أثناء قيامهم بأعمال الحراسة. فقد تعرض الكثير من أفرادها إلي اعتداء الأهالي عليهم بالضرب. كما حدث علي سبيل المثال: في مديرية بني سويف، عندما حاول الغفر القبض علي بعض الأفراد المطلوبين للجهادية أو القرعة العسكرية. فقام الأهالي بمنعهم من ضبط هؤلاء الأفراد واعتدوا عليهم بالضرب[١٩٦]. كما تعرض الغفر أيضاً إلي خطر الإصابة بالأعيرة النارية من اللصوص. فأصيب علي سبيل المثال: الغفير عبد الجليل من بلدة بني خالد بسوهاج إلي الإصابة بطلق ناري من بعض اللصوص[١٩٧]. كما أصيب غفير فابريقة قرقاص بالمنيا وهو المدعو "طنطاوي علي" بعيار ناري من بعض اللصوص أثناء محاولتهم سرقة بعض أدواتها[١٩٨].

ولم يكن اللصوص هم فقط من اعتدوا علي الغفر بإطلاق الرصاص عليهم. بل كان الغفر هدفاً أيضاً لكثير من السكارى وأصحاب الخمارات من الأجانب. فقد أصاب علي سبيل المثال: الخواجة" نيقولا"-Nicholas - الخامورجي، الغفير المدعو "مصطفي الزوك" بطلق ناري، مما أدي إلي إصابته. وقد أدعي الخواجة: أن إصابة الغفير كانت بطريق الخطأ، مدعياً أنه كان يطلق النار بقصد اصطياد قطة، فأصابت الرصاصة الغفير، وقد عاقبت الحكومة الخواجة المذكور بالسجن ثلاثة شهور[١٩٩].

---

(١٩٤) نفسه, سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة, سجل رقم ل/٣١ /٨/ ٢, جواب بختم الناظر إلي محافظ سواحل البحر الأحمر، بتاريخ ٤ جماد ثان ١٢٨٧هـ- ١سبتمبر ١٨٧٠م، ص٣٧.

(١٩٥) نفسه, سجلات صادر دواوين العموم, سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/ ٤٣, جواب بختم الناظر إلي مصلحة الليمانات، بتاريخ غرة رمضان ١٢٩٢ه- ١ أكتوبر ١٨٧٥م، ص١١.

(١٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره , سجل مسلسل رقم س/١ /٧ / ١٠, أمر بختم محمد توفيق باشا إلي تفتيش أقاليم قبلي, بتاريخ ٧ ربيع ثان ١٢٩٢هـ- ١٣ مايو ١٨٧٥م، ص١٦٩.

(١٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٣١/٤/٥, جواب بختم سعادة الوكيل إلي مجلس أسيوط , بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٨٤ه- ٢ إبريل ١٨٦٨م، ص٥٤.

(١٩٨) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ٣١/١١/ ٨, جواب بختم الناظر إلي مديرية المنيا، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٩٣ه- ٨ يوليو ١٨٧٦م, ص١٦٤.

(١٩٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢, جواب وارد الداخلية إلي مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٨٢ه- ١٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٥٦.

ولم يكن الضرب أو الإصابة بالأعيرة النارية هي كل ما تعرض له الغفر من صعوبات ومخاطر وظيفية. بل تعرض الغفر أيضاً إلي الكثير من حوادث القتل علي أيدي اللصوص. فقد قتل علي سبيل المثال: أحد غفر مدينة طنطا علي يد بعض اللصوص[٢٠٠]. وقتل أيضاً شيخ غفر أبو قرقاص بمديرية المنيا، وقد وجدت جثته ملقاه في مياه ترعة الإبراهيمية، وعليها أثار ضرب وتعذيب بالات حادة[٢٠١]. كما قُتل أيضاً أحد غفر جهة أشمنت بمديرية أسنا أثناء هجوم اللصوص علي قطارات الغلال الحكومية بتلك الناحية[٢٠٢]. وهكذا تعرض الغفر أثناء قيامهم بواجبهم الوظيفي إلي الكثير من حوادث الاعتداء عليهم سواء بالضرب أو الإصابة أو القتل.

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتوفير الرعاية الصحية لهؤلاء المصابين من الغفر بجروح أو أعيرة نارية، وذلك بعلاجهم بالمستشفيات علي نفقة الحكومة، وصرف مرتباتهم كاملة طوال مدة علاجهم. فنقلت علي سبيل المثال: الغفير المدعو " طنطاوي علي"، والذى أصيب بطلق ناري علي أيدي بعض اللصوص إلي المستشفى للعلاج، وصرف الأدوية اللازمة لعلاجه، مع عدم خصم مدة علاجه من راتبه الشهري[٢٠٣].

ومن ناحية أخرى، عملت الحكومة على تشجيع الغفر على أداء واجبهم الوظيفي، بكثير من الامتيازات والمكافئات، وذلك لأهمية دورهم في الحفاظ علي الأمن في دركاتهم المخصصة لهم. فصرفت علي سبيل المثال: مكافأة مالية قدرها ٤٥٠٠ قرش للغفر الذين نجحوا في القبض علي الأشقياء وقطاع الطرق المعروفين باسم " أولاد النجار" بمديرية قنا[٢٠٤]. وأخري قدرها ١٦٠٠ قرش، للغفر الذين نجحوا في القبض علي بعض القتلة بالإسكندرية[٢٠٥]. كما شجعت الحكومة الغفر علي ضبط السلع المهربة، بمنحهم ١٥ % من قيمة المضبوطات، وذلك لزيادة اجتهادهم في ضبط السلع

([٢٠٠]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١ /٣٩, أمر كريم إلي مديرية الغربية, بتاريخ ١٠ ربيع ثان١٢٨٦هـ- ٢٠ يوليو ١٨٦٩م، ص٣٥.

([٢٠١]) نفسه, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/ ٣/ ٢٤, جواب بختم مهردار خديو إلي مديرية المنيا وبني مزار, بتاريخ ٥ جماد ثان ١٢٩٠ه- ٣١ يوليو ١٨٧٣م, ص٣٩.

([٢٠٢]) نفسه, سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/٩/ ٩، وثيقة رقم ٣٦, خطاب صادر من المعية إلي السكة الحديد, بتاريخ ١٤ جماد ثان ١٢٩٤ه- ٢٦ يونيو ١٨٧٧م، ص٣٥.

([٢٠٣]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ٧, جواب بختم الناظر إلي مديرية المنيا, بتاريخ ١٢ صفر ١٢٩٣ه- ٩ مارس ١٨٧٦م, ص١٥٤.

([٢٠٤]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١ /٢٤, أمر كريم إلي مديرية قنا واسنا, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٠ه- ٢٦ مارس ١٨٦٤م، ص١٦٨.

([٢٠٥]) نفسه, سجل مسلسل رقم س/١/١ /٢١, وثيقة رقم ٨٥, أمر كريم إلي محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٧٩ه- ١٤ يناير ١٨٦٣م، ص٤٤.

المهربة وغيرها[٢٠٦].

ولم تكن المكافئات هي كل ما حصل عليه الغفر. فقد تم اعفائهم من ضريبة الرأس أو التذاكر الشخصية[٢٠٧]. كما تم اعفائهم من القرعة العسكرية- التجنيد-، وكذلك من الخروج إلي العمليات أو الأشغال العامة[٢٠٨]. وعللت الحكومة عدم خروج الغفر للعمليات والقرعة العسكرية، بسبب إقامة واشتغال الغفر في الدركات والحقول والحدود وغير ذلك، وأن عدم وجود الغفر سيؤدي إلي الخلل بالدركات وعدم حفظ الأملاك والأرواح، ولذلك رأت الحكومة عدم خروج الغفر للأشغال العامة. كما رفضت تجنيدهم لقيامهم بأعمال الحراسة والتأمين، والتي لا تختلف كثيراً عن أعمال المجندين[٢٠٩]. وهكذا شجعت الحكومة الغفر بالكثير من المكافئات والامتيازات، لأهمية وظائفهم في عمليات التأمين والحراسة للأموال والأملاك والأرواح.

ومن ناحية أخري نظرت الحكومة في كافة الشكاوي المقدمة من الأهالي ضد رجال الغفر. حيث أخل بعضهم بواجبه الوظيفي وهو "حماية أرواح وأموال الناس". فأعتدي علي سبيل المثال: شيخ غفر كفر الزيات التابعة إلي مديرية الغربية، علي ضرب أحد الأهالي ويدعي: أحمد أفندي وهبي ليلاً وقام بالاستيلاء علي نقوده والساعة الخاصة به، ولم يكتفي بذلك فقط، بل قام بسجنه أيضاً[٢١٠]. بل ذهب بعض الخفراء إلي أبعد من ذلك، حيث قام بعض الخفراء بأعمال السرقة والسطو علي المنازل. فقام علي سبيل المثال: أحد مشايخ الغفر وشخصيين تابعين له، بالهجوم علي منزل حرمة تدعي" نفيسة" بجهة البساتين ليلاً ، وقيامهم بسرقة نقود ومصاغ أو حُلي المذكورة من منزلها[٢١١]. كما أعتدي بعض غفر درك القليوبية علي بعض الأهالي بسلب أموالهم

---

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل مسلسل رقم س/١١/ ٨/ ٦, وثيقة رقم ١١, صورة قرار صادر من المجلس الخصوصي، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٠ه- ٢٦ يونيو ١٨٦٣م، ص٥.

(٢٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة , سجل مسلسل رقم ل/١٣/٣١/ ١٢, جواب بختم الناظر إلي الدائرة البلدية، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٦ه- ٨ مارس ١٨٧٩م، ص١٣٨.

(٢٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/١/١/ ٥٥, وثيقة رقم ٢, أمر كريم إلي المجلس الخصوصي، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢ه- ١٣ مارس ١٨٧٥م، ص١٧.

(٢٠٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات القرارات واللوائح الصادرة , سجل رقم س/١١/ ٨/ ١٥, قرار صادر بشأن ترتيب لائحة الغفر, بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧ه- ١٠ يناير ١٨٧١م, ص ٥٢.

(٢١٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, ,سجلات قيد صادر عرض حالات أقاليم بالداخلية, رقم ل/ ١٨/١٤/٣١, جواب بختم الوكيل إلي مديرية الغربية, بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٩٦ه- ١٨ مايو ١٨٧٩م,ص١١٥.

(٢١١) نفسه, سجلات قيد صادر الدواوين والمحافظات والمديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١٣/٣١/ ٩, جواب بختم الناظر إلي مديرية الجيزة , بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٤ه- ١٣ مارس ١٨٧٧م، ص١٨٨.

ومتاعهم[٢١٢].

ولم تقتصر تجاوزات بعض الغفر واعتدائهم عند الضرب والسرقة فقط. بل تجاوزت اعتدائهم إلي حد القتل. فقد أعتدي علي سبيل المثال: شيخ غفر ناحية أرمنت التابعة إلي مديرية أسنا، علي أحد الأهالي ويدعي "أبو زيد" بالضرب حتي مات[٢١٣]. كما وقعت بعض جرائم قتل ضد بعض الأهالي، من غفر درك القليوبية[٢١٤]. وهكذا خالف بعض الغفر ومشايخهم واجباتهم الوظيفية، وعملوا ضد القانون مما استوجب من الحكومة محاكمتهم وردعهم.

ولتعدد الشكاوي وكثرة اعتداءات الغفر علي الأهالي والإخلال بواجباتهم الوظيفية. فرضت الحكومة رقابتها الصارمة علي الغفر وتشددت في الأحكام والعقوبات الصادرة ضدهم. فعاقبت الغفر المهملين في أداء واجبهم الوظيفي بعقوبات عدة. فحكمت علي سبيل المثال: علي أثنين من غفر درك منازل بالدقهلية بالجلد ٧٩ جلدة، بسبب وقوع سرقة في أحد المنازل في محل الدرك الخاص بهما، نتيجة إهمالهما[٢١٥].

ولم تقتصر عقوبة وقوع السرقات نتيجة الإهمال علي عقوبة الجلد فقط. بل حكم علي بعض الخفراء التي وقعت في دركاتهم سرقات، بدفع قيمة المسروقات من أموالهم الخاصة. فحدث علي سبيل المثال: أن وقعت عدة سرقات لبعض الدكاكين التجارية ليلاً، وتم سرقة ما بها من نقود، فحكم علي الغفر وشيخهم في هذا الدرك، بدفع قيمة المسروقات [٢١٦]. كما حكم علي شيخ غفر ثمن الأوزبكية بدفع مبلغ ٥١٩٦ قرشاً، قيمة ما سرق من أحد المنازل ليلاً بدرب الإبراهيمي[٢١٧].

ولتعدد حوادث السرقات وتكرارها في الدرك الواحد للغفر. حكمت الحكومة علي الغفر بعقوبتين وهما: دفع قيمة المسروقات والطرد من الخدمة. فحكمت علي سبيل المثال: علي شيخ غفر ثُمن عابدين المدعو: "محمد حسن" وكذلك شيخ ثُمن أو حي

([٢١٢]) نفسه, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١٥/١١/٣١, جواب بختم الناظر إلي مديرية القليوبية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٢ه- ٥ فبراير ١٨٧٨م، ص٥٧.

([٢١٣]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد صادر الغير رسمي إلي الدواوين والأقاليم و المحافظات, سجل مسلسل رقم س/٣٩/١ / ٣, وثيقة رقم ٣, خطاب من المعية إلي مديرية قنا واسنا ، بتاريخ ١٧ ربيع ثان ١٢٩٠ه- ١٤ يونيو ١٨٧٣م, ص٤١.

([٢١٤]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المديريات, سجل مسلسل رقم ل/ ١١/٣١/ ١٥, جواب بختم الناظر إلي مديرية القليوبية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٥ه- ٥ فبراير ١٨٧٨م، ص٥٧.

([٢١٥]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات قيد الأوامر الكريمة الي الدواوين والأقاليم والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٢٣/٥٥/١, وثيقة رقم ١٥, أمر كريم إلي مديرية الدقهلية، بتاريخ٢١ رجب ١٢٨٢ه- ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٧١.

([٢١٦]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس الأحكام, سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين, سجل مسلسل رقم س/٧/ ١٩/ ٢, خطاب وارد من الداخلية إلي ديوان مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ جماد ثان ١٢٨٢ه- ٨ نوفمبر ١٨٦٥م, ص٤٥.

([٢١٧]) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع , سجل مسلسل رقم ل/٣٤/٢/ ٧٨, خطاب وارد إلى ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٢ه- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٧.

الجمالية المدعو: "محمد المغربي"، بدفع قيمة ما سرق من بعض الدكاكين في محل دركهم، ولتعدد تلك الحوادث، حكمت عليهما بالطرد من الوظيفة[٢١٨]. كما عاقبت الحكومة بعض غفر الحدود من عربان العابدة بالطرد من وظائفهم، وذلك لحصولهم علي رشاوي من التجار لمرور البضائع بدون دفع رسوم عليها[٢١٩].

وأحياناً تعرض الغفر المهملين في أداء واجبهم الوظيفي، إلي ثلاث عقوبات في وقت واحد، نتيجة ما حدث من سرقات في دركاتهم المكلفين بحراستها وحفظها. فحكم علي سبيل المثال: علي أحد غفر الإسكندرية نتيجة وقوع سرقة في دكان بطيخ مملوك لحرمة أو إمراه. بثلاث عقوبات وهي: الزامه بدفع قيمة المسروقات، وطرده من وظيفته، وأخيراً استخدامه في الخدمات الدنيئة مثل: كنس ونظافة الشوارع عقاباً له[٢٢٠].

ولم تكن عقوبة الجلد والغرامات والطرد من الخدمة، هي كل العقوبات التي فرضت عليه، نتيجة وقوع حوادث سطو في الدركات المكلفين بحفظها. فحكم علي الغفر أيضاً بعقوبة السجن. فحكم علي سبيل المثال: علي الغفير حسين البربري بالسجن ثلاثة شهور بالضبطية، وطرده من وظيفته ، لوقوع بعض حوادث سرقة في منزل بحي الأوزبكية التابعة لغفارته[٢٢١]. كما حكم علي شيخ الغفر منصور مسلم وشيخ الغفر راشد، بالسجن لمدة ٣٠ يوماً، لإصابة أحد الغفر التابع لهما بطلق ناري من بعض اللصوص ليلاً، وذلك لتركهما محل الدرك الخاص بهما[٢٢٢].

كما تصدت الحكومة لاعتداء الغفر علي الأهالي بدون سبب، وافتعالهم بعض الأسباب الوهمية. فحكمت علي سبيل المثال: علي غفير شارع الخليفة بالسجن لمدة ٣٠ يومياً، لمشاجرة وقعت بينة وبين شخص صيدلي بسوق السلاح، بسبب الحديث والمشاجرة الكلامية مع بعض النساء بالسوق [٢٢٣]. وهكذا تشددت الحكومة في أحكامها الصادرة ضد الغفر، نظراً للمخالفات والتعديات التي حدثت من بعضهم، وهم المنوط

([٢١٨]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي, سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات, سجل مسلسل رقم س/ ١/١١/ ١٤, جواب بختم سعادة المستشار إلي الداخلية، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢ه- ١ إبريل ١٨٧٥م، ص١٢٥.

([٢١٩]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات, سجل مسلسل رقم س/٢٣/٩/١, وثيقة رقم ٥٤, جواب بختم مهردار خديو إلي الداخلية, بتاريخ ٢٣ ربيع ثان ١٢٩٤ه - ٧ مايو ١٨٧٧م، ص٨٠.

([٢٢٠]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/٤/٣١/ ٤, جواب بختم الوكيل إلي مجلس الأحكام, بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٨٣ه-١ مايو ١٨٦٧م, ص١٤٦.

([٢٢١]) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع , سجل رقم ل/٣٤/٢/ ٧٨, خطاب وارد إلي ضبطية مصر من الداخلية ، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٢ه- ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٧.

([٢٢٢]) نفسه, سجل مسلسل رقم ل/٣٤/٢/ ٧٨, خطاب وارد عموم الداخلية إلي ضبطية مصر, بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٩١ه- ٨ يوليو ١٨٧٤م، ص٦٦.

([٢٢٣]) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية, سجلات صادر المجالس, سجل مسلسل رقم ل/١/٤/٣١, جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨٢ه- ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م, ص٣٧.

بهم حفظ الأمن بحواري وشوارع ودركات وحقول وحدود البلاد.

ومن ناحية أخري، وقفت الحكومة بجانب الغفر، وحاولت البحث عن أسباب الجرائم التي تقع في دركاتهم وعلاجها، وخاصة تعدد حوادث السرقات للمحلات والدكاكين. ولعلاج كثرة سرقات الدكاكين ليلاً رغم وجود الدرك الليلي للغفر. فطالبت الحكومة أصحاب المحلات التجارية وغيرها، بعدم الاحتفاظ بالنقود داخل الدكاكين والمحلات[٢٢٤]. لأن وقوع تلك السرقات تعرض الغفر للمحاسبة والمحاكمة، والتي ينتج عنها تغريمه بتلك الأموال وطرده من وظيفته.

والجدير بالذكر: أن الحكومة كانت عند جرائم السرقات التي تحدث في دركات الغفر، كانت تكتفي بتحليف المدعي اليمين، لإثبات جريمة السرقة التي حدثت ووقعت في المنزل أو الدكان الخاص به. فأقسم علي سبيل المثال: المدعو "خليل إبراهيم" وحلف اليمين، بأن مبلغ ٥١٩٦ قرشاً سرقت من منزله. وقد استلزم هذا القسم بأن تم تغريم شيخ الغفر بسداد المبلغ المذكور، وسجن الغفير المكلف بحفظ الدرك الواقع به المنزل ثلاثة شهور وطرده من العمل[٢٢٥]. وذلك بدون وجود قرائن أو دلائل تدل علي وقوع السرقة سوي حلف اليمين. ولا شك أن ذلك فيه إجحاف بالغفر ومحاكمتهم وتغريمهم بسرقات يمكن أن تكون وهمية، أو حدثت من أصحابها أنفسهم.

ولذلك نظرت الحكومة في الشكوى المقدمة من أحد مشايخ الغفر والمحكوم عليه بالسجن بضبطية مصر، لاتهامه في وقوع سرقة ومجوهرات و أشياء ثمينة، من أحد المنازل الواقعة في حدود دركه وحراسته. وقدم شيخ الغفر التماس وضح فيه وفند الحجج التي تثبت عدم وقوع هذه السرقة بهذا المنزل المذكور، وطالب بالإفراج عنه وحفظ القضية، بناءً علي ما قدمه من دلائل وإيضاحات تدل علي عدم وجود سرقة أصلاً [٢٢٦]. وهكذا عاقبت الحكومة الغفر ومشايخهم بعقوبات متعددة من جلد وغرامات وسجن وطرد، لما وقع منهم من إهمال أو ارتكاب الجرائم وغيرها. ولم تقف مكتوفة الأيدي أمام تعدي بعضهم علي الأهالي ومخالفتهم لواجباتهم الوظيفة، التي تقضي بالحفاظ علي الأملاك والأرواح.

وهكذا اهتمت الحكومة بشئون الغفر، فعملت علي توفير الرواتب التي تتناسب مع طبيعة دركاتهم، بأوقاتها وعدم تأخيرها لرفع مشاق الحياة اليومية عنهم. كما حرصت علي توفير وسائل الحماية اللازمة لهم بالأسلحة وتدريبهم علي استعمالها. كما وفرت لهم الوثائق والشهادات التي توضح هويتهم كرجال غفر حكومي، لمنع التعرض لهم.

([٢٢٤]) نفسه, سجل مسلسل رقم ل/٢/٤/٣١, جواب بختم الناظر إلى مجلس الأحكام، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٤هـ- ١٧ سبتمبر ١٨٦٧م، ص٣٠.

([٢٢٥]) دار الوثائق القومية: ديوان ضبطية مصر, سجلات وارد الدواوين والفروع, سجل مسلسل رقم ل/٣٤/٢/ ٨١, خطاب وارد ضبطية مصر من الداخلية، بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٨٣هـ- ٥ أكتوبر ١٨٦٦م، ص٢٨.

([٢٢٦]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية, سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات, سجل مسلسل رقم س/١٦/٢٥/١, خطاب من نوري بك مأمور ضبطية محافظة مصر إلي المعية، بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٨٧هـ- ٩ مارس ١٨٧١م, ص٤٧.

كما عملت علي توفير الملابس الخاصة بهم، وكذلك العلامات والشارات. كما قامت بتوفير أماكن لإقامتهم وخاصة في الجهات النائية، وعملت أيضاً علي توفير المياه العذبة اللازمة لشربهم. ولم تغفل عن وسائل التنقل، فوفرت الخيول اللازمة لتنقلاتهم في دركاتهم. وأهتمت كذلك بتوفير الرعاية الصحية وخاصة للمصابين.

ولكثرة الصعوبات التي واجهت الغفر في دركاتهم، والتعدي المتكرر من اللصوص عليهم، مما أودي بحياة الكثير منهم، شجعت الحكومة الغفر بكثير من الامتيازات والإعفاءات الضريبية وغيرها من المنح، لتُعينهم وتشجعهم علي تحمل مشاق وظائفهم الليلية. وفي المقابل نظرت الحكومة في الشكاوي المقدمة ضدهم، والمخالفات التي صدرت عنهم تجاه الأهالي وغيرهم بكل حزم وصرامة. فعاقبت المخالفين منهم بكثير من الأحكام، التي تنوعت ما بين جلد وغرامات وطرد من الخدمة وسجن. وذلك للإخلال بواجبهم الوظيفي المتمثل في: "حماية الأرواح والأملاك، وتوفير الأمن والأمان والراحة للأهالي في ظلمات الليل". وكان الغفر فرساناً لليل في تلك الحقبة التاريخية من تاريخ البلاد.

الخاتمة

خرج هذا البحث بعدد من النتائج أهمها:

أثبت البحث: أن طائفة الغفر تكونت من شيخ الطائفة ووكيله، ومفتش الغفر التابع للحكومة. كما ضمت الطائفة أبناء الطائفة الذين اشتغلوا بوظائف الغفر، فكان منهم غفر برابرة، وغفر من العربان، وغفر من أهالي البلاد من المصريين. وأن الحكومة اشترطت شروط عدة يجب توافرها في الغفر قبل تعينهم بتلك الوظيفة منها: الصحة والقوة الجسمانية والسن المناسب، والاستقامة الخلقية والأمانة وغيرها.

اكد البحث: أن وظيفة الغفر في تلك الفترة، كانت ضرورة فرضتها ظروف وواقع المجتمع المصري آنذاك. وذلك لكثرة أنتشار اللصوص في المدن والأقاليم، وقيامهم بأعمال السلب والنهب والسرقة للأملاك العامة والخاصة في ساعات الليل، مما سلب الناس الراحة والأمان، وأخل بالأمن في البلاد. وأيضاً تعدي العامة من الناس علي أملاك الحكومة، بقصد وبدون قصد. فكان لابد من وجود الغفر ليلاً لتأمين الممتلكات والأرواح من تعدي اللصوص والأشقياء عليها.

بين البحث: أن الغفر تعددت وظائفهم في أعمال الحراسة والصيانة، فشملت معظم مرافق ومنشئات الحكومة. فكان هناك غفر تخصص لغفارة المساكن والأحياء السكنية، وغفر دركات، وغفر مخصص للحقول الزراعية، والحدود، وكان منهم من تخصص لغفارة المنشئات والمرافق والمصالح والإدارات الحكومية وغيرها.

واوضح البحث أيضا: أن أكثر الغفر المخصصين للحدود والطرق والجهات الصحراوية كانوا من البدو أو عربان الصحراء. بينما تخصص معظم الغفر البرابرة أو السودانيين بحراسة المصالح والإدارات الحكومية مثل الجمارك وغيرها. بينما كان أكثر غفر القري الزراعية في مديريات قبلي وبحري، من سكانها من الأهالي من المصريين. هذا بخلاف غفر السواحل، وهؤلاء الغفر جميعاً تابعين للإشراف الحكومي.

أظهر البحث: أن البلاد كان بها نوعين من الغفر وهما: الغفر العمومي، وهو تابع للحكومة، والنوع الأخر هو الغفر الخصوصي، وهو غير تابع لها، وهو خاص بالتجار وأصحاب المحلات التجارية، ويتقاضى أجرته من هؤلاء. كما كان هناك نوع ثالث وهم الغفر الظهورات أو المؤقتين، وقد استخدمت الحكومة العديد منهم لأسباب معينة ولفترات محددة، وقد حصل هؤلاء علي أجرتهم من الحكومة.

أوضح البحث: أن الغفر قاموا بدور هام في تأمين وحراسة الكثير من المنشئات العامة للبلاد. فنجح الغفر في حراسة وتأمين عربات قطارات السكك الحديدية من خطر حوادث الاصطدام بمواشي وحيوانات الأهالي. وكذلك حفظ أدوات وأشرطة السكة الحديد من السرقة، مما أدي إلي ضمان سلامة سيرها وعدم وقوع الحوادث لها. كما قام الغفر بمنع الأهالي بإلقاء المخلفات والأحجار علي أشرطة وقضبان السكك الحديدية، كما نجحوا في حماية ركاب القطارات من القاء الطوب والحجارة أثناء سيرها، فحافظوا بذلك علي سلامة الركاب والعربات معاً. كما نجح الغفر كذلك في التصدي للصوص القطارات، فحفظوا بذلك أموال الحكومة والأهالي معاً.

بينت الدراسة: أن الغفر قاموا بتأمين وحراسة خطوط التلغرافات، من تعدي الأهالي علي الأسلاك والأعمدة الخشبية وأدوات التلغراف واستخدامها في أغراضهم الخاصة، مما عاد بالنفع علي مصلحة التلغراف وقيامها بأشغالها وعدم تعطيلها. كما نجح الغفر في تأمين مصلحة البريد والسعاة وغيرهم من تعدي اللصوص عليها، مما عاد بالفائدة علي المصلحة والأهالي معاً.

اثبت البحث: أن الغفر قاموا بدور هام في حفظ أموال الحكومة المباشرة، وذلك بغفارة كافة خزائن الحكومة المالية في المصالح والدواوين والإدارات في مختلف الجهات. كما قام الغفر بحراسة السجون لعدم هروب السجناء ورجال العصابات، مما ساعد علي حفظ الأمن في البلاد.

أكد البحث: أن طائفة الغفر قامت بدور هام في حفظ أثار وتاريخ البلاد، وذلك من خلال غفارة المناطق الأثرية كالأهرامات وغيرها، وحمت تلك الأثار من خطر التكسير والنهب والسرقة. ونجحت بذلك في حفظ تاريخ البلاد من الضياع.

أوضح البحث: أن طائفة الغفر لعبت دوراً هاماً في مجال النشاط الزراعي للبلاد. وذلك من خلال تأمين ومراقبة جسور النيل والترع زمن الفيضان، فحمت البلاد من حوادث الغرق وتلف المحاصيل وهلاك الأرواح. كما نجحت في تأمين وفرة المياه اللازمة للزراعة زمن التحاريق أو وقت ندرة المياه، فحمت بذلك من تدهور الزراعة في كثير من البلدان. كما نجحت في المحافظة علي توفير المياه العذبة لكثير من السكان. كما نجحت كذلك في تأمين وسلامة الملاحة النهرية. وقد انعكست مجهودات الغفر في مجال الزراعة بالإيجاب علي حال الزراعة والمزارعين معاً في تلك الفترة، وقللت من خطر تدهور الزراعة ونقص المحاصيل والثروة الحيوانية في البلاد.

أوضح البحث: أن طائفة الغفر لعبت دوراً هاماً في تأمين النشاط الصناعي والحرفي بالبلاد. وذلك من خلال قيام الغفر بتأمين مصانع وورش الحكومة من تعدي اللصوص عليها. كما نجح الغفر في حراسة وتأمين مصادر الدخل لكثير من أبناء الطوائف، ومنع التعدي علي أرزاقهم، فحفظت بذلك الطوائف من تدهور أحوالها. كما نجح الغفر في الحفاظ علي الصحة العامة للسكان من خلال مراقبة المحاجر الصحية، وضبط ومراقبة السلع الضارة بصحة وحياة السكان.

أثبت البحث: أن الغفر قاموا بدور هام في تأمين النشاط التجاري للتجار في البلاد. وذلك من خلال تأمين طرق القوافل التجارية بالطرق الصحراوية وغيرها من اعتداء اللصوص عليها. كما نجح الغفر في حفظ وتأمين المحلات التجارية للتجار وما بها من سلع وبضائع. ونجحوا أيضاً في التصدي إلي كثير من عمليات التهريب للسلع والبضائع، وخاصة الممنوع دخولها مثل: الحشيش والأسلحة وغيرها، فحفظ الغفر بذلك أموال الحكومة، وكذلك أمن وسلامة وصحة المجتمع.

أوضح البحث: أن الحكومة اهتمت بشئون طائفة الغفر، فحرصت علي تسليحهم بالسلاح والذخيرة المناسبة، وكذلك حرصت علي تدريب الغفر علي حمل السلاح، كما وفرت لهم الملابس المناسبة، واهتمت كذلك بتوفير الأماكن المناسبة لإقامتهم، ووسائل التنقل عبر الدركات، كما وفرت لهم الرعاية الصحية اللازمة. كما منحت الغفر الوثائق

والشهادات التي تثبت هويتهم ووظيفتهم.

بين البحث: أن أجرة ورواتب الغفر لم تكن متساوية، وأن بعض الغفر قد حصلوا علي رواتبهم مباشرة من الحكومة ، والبعض الأخر حصلوا علي رواتبهم من الأهالي في صورة ضريبة تجمع لهم عرفت باسم "ضريبة الغفر". وأن تأخر الأهالي في سداد تلك الأموال، دفع بكثير من الغفر إلي الاشتغال بحرف أخري، وترك دركات الحراسة مما أدي إلي وقوع الكثير من الحوادث والجرائم التي أضرت بالأهالي.

أظهر البحث: أن الغفر تعرضوا لصعوبات ومخاطر جمة أثناء تأدية عملهم الليلي، من اعتداء اللصوص عليهم بالضرب والقتل. وأن الحكومة شجعت الغفر علي أداء واجبهم الوظيفي، بكثير من المكافئات المالية، والعديد من الامتيازات العامة مثل: الإعفاءات الضريبة والتجنيد والخروج للأشغال العامة، وذلك لأهمية وظائفهم في حفظ الأمن في دركاتهم الليلية.

أوضح البحث: أن الحكومة فرضت رقابتها الصارمة علي الغفر، ونظرت في كافة الشكاوي المقدمة ضدهم، وأن بعض الغفر قد أخلوا بواجبهم الوظيفي في حفظ الأملاك والأرواح، فكانوا بذلك عبئاً علي الأهالي والحكومة معاً، وأن الحكومة تشددت في الأحكام والعقوبات الصادرة ضدهم، والتي تنوعت ما بين جلد وطرد وسجن وغرامات مالية. وقد وضعت الحكومة ضوابط لعزل الغفر من وظائفهم منها: التقدم في السن والإصابة بالمرض، أو تعدد السرقات في الدرك الواحد، أو حدوث حوادث مخلة وغير لائقة بشأنهم.

بين البحث: أن الحكومة كانت في جرائم السرقة التي تحدث في دركات الغفر، كانت تكتفي بوجوب حلف اليمين من المجني أو المعتدي عليه لإقرار السرقة، وأن الحكومة كانت تقضي بناءً علي ذلك بتغريم الغفر بقيمة المسروقات، مما أرهق الغفر، وذلك عقاباً لهم علي الإهمال والتقصير في عملهم.

وهكذا فإن الحكومة توسعت في استخدام طائفة الغفر، لإقرار الأمن الليلي في البلاد، لظروف فرضها واقع المجتمع. وقد اشتغل بوظائف الغفر الكثير من البرابرة والعربان وأبناء البلاد من الأهالي. وقد تعددت وظائفهم ما بين غفر دركات ومساكن وحدود وحقول ومصالح ومنشئات عامة وغير ذلك. وقد لعب الغفر دوراً هاماً في تأمين المنشئات العامة للبلاد من سكك حديدية وتلغرافات وبريد ومصالح إدارية وغيرها. كما قاموا بدور هام في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري في البلاد. واهتمت الحكومة بشئون الغفر بكثير من المنح والعطايا والامتيازات، في الوقت نفسه، تصدت لخروج الغفر عن القانون وعن واجباتهم الوظيفية بكل حزم.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير منشورة:

-وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة:

١-ديوان الداخلية:

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:

-ل/٣١/١/٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤١ , ٤٢ , ٤٣ .

-سجلات صادر الأقاليم رقم: ل/٣١/٢/٢٧.

-سجلات صادر المجالس رقم: ل/٣١/٤/ ١ , ٢ , ٤ , ٥ .

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم: ل/٣١ /٥ /١, ٥ , ١٠ , ١٢ .

-سجلات صادر الأقاليم القبلية رقم: ل/٣١/٦/ ٨, ١٠ , ١١.

--سجلات صادر الأقاليم البحرية رقم: ل/٣١/ ٧ /٩.

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السائرة رقم:

-ل/٣١ /٨ /١ , ٢ ، ٤ ، ٣٠.

-سجلات صادر جهات الإسكندرية رقم: ل/٣١/١٠/١.

-سجلات صادر المديريات رقم: ل/ ٣١/١١/١، ٢, ٤ , ٥ , ٧، ٨ , ١١ ,١٢ , ١٤ , ١٥ .

-سجلات صادر عرض حالات دواوين وأقاليم رقم: ل/٣١/١٢/٤، ٧ ، ١٣، ٢٨.

-سجلات صادر عرض حالات جهات الدواوين والسائرة رقم: ل/٣١/١٣/ ١٢.

- سجلات قيد صادر عرض حالات أقاليم بالداخلية رقم: ل/ ٣١/١٤/ ٩ , ١٨.

- سجلات قيد صادر الدواوين والمحافظات والمديريات رقم: ل/ ٣١/١٥ / ٩.

- سجلات قيد الأوامر الكريمة الصادرة للداخلية رقم: ل/٣١/٢٤/ ٥ ، ٨ .

-سجلات وارد الدواوين رقم: ل/٣١/ ٢٥/ ٢١، ٣٦ .

-سجلات وارد المجالس بديوان الداخلية رقم: ل/٣١/ ٣١/ ١٠ , ١١ , ١٦ .

-سجلات وارد جهات المحافظات والضبطيات والجهات السايرة رقم: ل/٣١/ ٣٢/ ١٠ .

٢- ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات رقم:

س/ ١١ /١ / ٢ ، ٧، ٩ , ١٠ ، ١١، ١٢، ١٤ , ١٦ .

-سجلات صادر الدواوين رقم: س/١١/٢/١، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٦.

-سجلات القرارات واللوائح الصادرة رقم: س/١١/ ٨/ ٦, ٨ ، ٩، ١٢, ١٤ ١٥ ، ٢١، ٢٢.

٣-ديوان مجلس الأحكام:

-سجلات وارد ورشة الدواوين رقم: س/٧/ ٢/ ٣٣ .

-سجلات وارد قبلي وما معه من دواوين رقم: س/٧/ ١٩/ ٢.

٤-ديوان معية سنية:

-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

س/١/١ / ١٥, ٢١ , ٢٤ ، ٢٨، ٣٨، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٥ .

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

س/١/٣/١٣, ١٥ ١٦، ١٧ , ١٨، ٢٣، ٢٤.

-سجلات صادر الأوامر العليا بنمر العرض حالات إلى الدواوين والأقاليم وغيره رقم:

س/١ /٧ / ١٠ .

-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم: س/٩/١/ ٧ , ٩ ، ٢٣.
-سجلات صادر الإفادات إلى جهات الأقاليم والمحافظات والدواوين السائرة رقم: س/١٠/١/ ٤ ,٥ , ٧, ٢٢ ، ٢٤.
-سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات رقم: س/٢١/١/٧٦.
-سجلات وارد عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات رقم: س/٢٥/١/ ١٥ , ١٦.
-سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم: س/٣٣/١/ ٤ , ٥ .
-سجلات قيد صادر الغير رسمي إلي الدواوين والأقاليم و المحافظات رقم: س/٣٩/١/ ٣ / ٩ , ١١ .
- سجلات قيد صادر الإفادات الغير رسمي بقلم العرض حالات رقم: س/ ١/ ٤٠ / ٢.
-سجلات صادر إفادات أوامر العرض حالات دواوين و أقاليم رقم: س /١/ ٤٦ / ٤.
- سجلات قيد الأوامر الكريمة الي الدواوين والأقاليم و المحافظات رقم: س/٥٥/١/ ٢٣ ٠
-سجلات صادر الإفادات للدواوين بقلم عربي رقم: س/٦٦/١/ ٢٣ ٠

٥- ضبطية مصر:

-سجلات وارد الدواوين والفروع رقم: -ل/٣٤/٢/ ٦٩، ٧٨، ٨١، ٩٤، ٩٧، ١٢٨.

٦-محافظ أبحاث:

-محفظة رقم:

-٤٧ , ملف رقم ٣ سكة حديد.
-٤٨ , ملف رقم ٦ سكة حديد.
-١١٩, ملف ترعة المحمودية.
-١٢٠ , ملف رقم ٢ حمل السلاح.
- ١٢٠, ملف رقم ٥ , سلخانة.
-١٢١, ملف تلغرافات.
-١٢٧, ملف موضوعات متنوعة.

٧-محافظ مجلس الوزراء (نظارة الداخلية) رقم:

-محفظة رقم: ١٢ / أ, ملف رقم : ٦٨ .

٨-محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم:
- ١, ملف أمن عام.
- ٥ , ملف رقم ٥ , جمارك.
- ١١, ملف سكة حديد.

ثانيا: الدوريات:

-التجارة.
-الجوائب.
-الوطن.
-الوقائع المصرية.